◄ التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي

◄ علي الكريمي: نتواجد في جميع المحافظات والمديريات (حوار العدد)

◄ يمن موبايل تحصد الحصة السوقية الأكبر للهاتف المحمول

المصارف

Al-Masarif

يناير 2022 | العدد (19)

استراتيجيات تشغيل خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

Yemen Mobile يمن موبايل معنا.. إتصالك أسهل

YCB البنك التجاري اليمني Yemen Commercial Bank

natco Information Technology

YKB

بنك سبأ الإسلامي

National Bank of Yemen

Saba Islamic Bank

IBY

CAC BANK

50 عاما من الخبرة والثقة

البنك الأهلي اليمني

50 عام من الخبرة والثقة

National Bank Of Yemen

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

01/517779 NBYBank.1969 NBYBank

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank in Yemen

بطائق ماستركارد

جديدنا

ثقة

سرعة

أمان

1. تعبئة وإعادة تعبئة البطاقة بكل سهولة
2. التسوق ودفع المشتريات عبر المواقع الالكترونية
3. السحب النقدي من الصرافات الآلية حول العالم
4. التسوق ودفع قيمة مشترياتك عبر نقاط البيع (POS)حول العالم

للإستفسار: WWW.YBRDYE.COM 8000022

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (19) يناير 2022

المشرف العام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مدير التحرير
فؤاد أحمد يحيى

عضوهيئة التحرير
قائد رمادة

العلاقات العامة
عبدالحميد المطري

الإخراج الفني والتنفيذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩-٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء
البريد الإلكتروني
ybanet@yemen-yba.com

الإعلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنوك 06-13

الكريمي: نتواجد في جميع المحافظات والمديريات ولدينا 2 مليون عميل حسابات بنكية و620 ألف حساب (ام فلوس)

باعبيد: دمج بنكي صنعاء وعدن هو الحل الأمثل لخدمة الاقتصاد في الوقت الراهن

بنك اليمن الدولي.. انجازات كبيرة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة

الاستثمار في الكادر البشري لتطوير العمل المصرفي

الكشكول.. جديد الأستاذ/ أحمد السماوي

34

تريليون و542 مليار ريال واردات اليمن من السلع والخدمات خلال 2020

31

كتابات

الفرق بين العملات الرقمية والمشفرة

صلاح الفائق 38

السياسة النقدية ودور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي

يحيى السقاف 32

البنوك الخضراء

عبده الصياد 36

مستندات الاعتمادات.. (شهادة التبخير)

هشام بلعيش 40

تحرص جمعية البنوك على تقديم برامج تدريبية هادفة إلى الارتقاء بواقع القطاع المصرفي، حيث نظمت خلال الأسبوع الماضي برنامجاً تدريبياً عالي المستوى بمشاركة نخبة من الكوادر المؤهلة العاملة في مجال الخدمات المالية الإلكترونية في البنوك والشركات المالية في البلاد .

التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

والهدف الذي توخت الجمعية تحقيقه من تنظيم ذلك البرنامج هو رفع مستوى الوعي والإدراك لأهمية مواكبة التطورات العالمية في مجال الخدمات المالية وحث المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد على الانطلاق إلى عصر التحول الرقمي في تقديم الخدمة وتطوير استراتيجيات التشغيل المناسبة لتحقيق ذلك التحول ويأتي ذلك انطلاقا من الشعار المرفوع من قبل الجمعية بجعل عام 2022 عاما للانطلاق نحو التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي.

وبالتأكيد أن التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي يفرض ضغوطا متزايدة على المصارف والشركات المقدمة للخدمات المالية لتحسين مستوى الخدمة المقدمة وإتاحتها لكل شرائح المجتمع على كافة قنوات التواصل الرقمي، ومن المتوقع أن تؤدي التطورات السريعة في وسائل العمل إلى توسيع نطاق التطوير والتغيير وإحداث تحولات واسعة في القطاع المالي والمصرفي وبيئة الأعمال بشكل عام.

ولقد أصبح التحول الرقمي يمثل أحد محفزات النمو في المصارف والشركات التي يتوجب عليها تطوير حلول مبتكرة لضمان استمرارية نشاطها واحتفاظها بمركز تنافسي مقبول في أسواق الخدمات المالية الرقمية.

وعلى الرغم من إدراكنا الكامل بأهمية الاستقرار المالي والاقتصادي لتطوير بيئة أعمال مواتية للتحول، فإن على المصارف وشركات الخدمات المالية في بلادنا، كي تظل مواكبة للتطورات في الأسواق العالمية، مواجهة تحديات التحول بتطوير استراتيجيات تحول واضحة من خلال انشاء بنية أساسية قادرة على استيعاب متطلبات التطوير والإسراع في تطوير الأنظمة ووسائل العمل واعتماد التقنيات الحديثة لجعل الخدمة المالية الرقمية متاحة لجمهور المتعاملين معها بمختلف الوسائل الذكية في أي مكان يتواجدون فيه.

ومهما كان حجم الاستثمار المطلوب لإنجاز عملية التحول في المؤسسات المصرفية والمالية فبالتأكيد أن النقلة التي سيحدثها ذلك التحول ستعود بمردودات وعوائد مجزية على المؤسسات المقدمة للخدمة ناتجة عن المميزات التي تتضمنها الأنظمة الرقمية والتي ستمكن تلك المؤسسات من اختصار الوقت وتوفير التكلفة وتنفيذ المعاملات بمرونة كبيرة وكفاءة عالية.

ومما لا شك فيه أن مسئولية توفير البيئة المواتية لتحقيق التحول الرقمي تقع على عاتق الدولة، وإذ نشير إلى ذلك، فإننا نهيب بكل الجهات الحكومية المعنية بالتشريع والتنظيم والإشراف على النشاط المالي والاقتصادي في البلاد والحريصة على ضمان استمرارية النشاط واستمرارية تطوره، أن تقدم كل أنواع التسهيلات والدعم والمساندة اللازمة لتمكين مؤسسات القطاع المالي من الانطلاق في طريق التطوير والعمل على إنجاز مهام التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي المنشود في كل أرجاء الوطن.

أصبح التحول الرقمي يمثل أحد محفزات النمو في المصارف والشركات التي يتوجب عليها تطوير حلول مبتكرة لضمان استمرارية نشاطها واحتفاظها بمركز تنافسي مقبول في أسواق الخدمات المالية الرقمية

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية يلتقى المدير التنفيذي للشركة المالية تمكين لأنظمة وخدمات الدفع الالكتروني (محفظة كاش)

التقى القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قائد ناجي في مقر الجمعية بصنعاء المدير التنفيذي للشركة المالية تمكين لأنظمة وخدمات الدفع الالكتروني» محفظة كاش « الأستاذ نجيب الذيب.

جرى في اللقاء مناقشة قضايا خدمات النقود الالكترونية من مقدمي الخدمات وفي مقدمتها محفظة كاش.

وتطرق اللقاء إلى الصعوبات والحلول الممكنة للتوسع في خدمات النقود الالكترونية والآليات المساعدة لنشر الخدمات الالكترونية على مستوى الوطن.

وفي اللقاء عبر القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية عن ارتياحه للتطور الذي شهدته شركات مقدمي خدمات النقود الالكترونية وفي مقدمتها شركة تمكين .

وأكد استعداد مؤسسات القطاع المصرفي للتعاون مع الشركات المشغلة لخدمات النقد الالكتروني والعمل معهم لوضع المعالجات اللازمة للتسريع بعملية التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي في البلاد.

ولفت الى أنه سيتم طرح تلك الإشكاليات على الجهات ذات العلاقة لوضع الحلول المناسبة بما يساعد على التوسع في تقديم خدمات النقود الالكترونية في البلاد.

من جهته قدم المدير التنفيذي للشركة المالية تمكين لأنظمة وخدمات الدفع الالكتروني» محفظة كاش « شرحا كاملا عن الشركة المشغلة كشركة متخصصة في مجال تشغيل أنظمة وخدمات المدفوعات والتسويات والمقاصة الالكترونية وفق أفضل المواصفات الفنية لأنظمة الخدمات المالية وتشغيل المحافظ الالكترونية المستقلة.

واستعرض الأهداف الأساسية للشركة والمتمثلة في المساهمة في التحول التام من التعاملات المالية النقدية الى التعاملات المالية الالكترونية، وكذا التوسع من خلال الدخول في شراكات مع بنوك وشركات الصرافة والاتصالات الوطنية والمحافظ الاليكترونية.

يشار إلى أن جمعية البنوك اليمنية أطلقت خلال العام الحالي شعار ٢٠٢٢م عام للتحول الرقمي في المصارف والشركات المالية العاملة في البلاد.

﴿ مبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة

الأستاذ / حسين قعطبي

الوكيل المساعد الأسبق لقطاع البحوث والاحصاء في البنك المركزي اليمني

وبهذا المصاب الجلل نتقدم بخالص التعازي والمواساة الى ابناء وإخوة وأسرة الفقيد تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنه فسيح جناته وألهم اهله وذويه الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون،،،

الأسيفون: **جمعية البنوك اليمنية**
عنهم: الأستاذ/ محمود قائد
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة الجمعية
وجميع أعضاء مجلس الإدارة

﴿ مبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾

تتقدم
جمعية البنوك اليمنية
بأحر التعازي وأصدق المواساة
للأستاذ / نبيل المنتصر
مدير عام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية
في وفاة والده
المرحوم / منصور المنتصر
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه وأن يسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان...
إنا لله وإنا إليه راجعون،،،

الأسيفون: **جمعية البنوك اليمنية**
عنهم: الأستاذ/ محمود قائد
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة الجمعية
وجميع أعضاء مجلس الإدارة

العنوان: الجمهورية اليمنية- صنعاء شارع هائل - عمائر هائل سعيد السكنية

صنعاء:23-218122 /01 فاكس:01/218121

تعز: 04/432819 عدن: 02/243408 المكلا: 05/314976- الحديدة: 03/205857

بنك اليمن الدولي.. إنجازات كبيرة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة

منذ تأسيس بنك اليمن الدولي في العام 1979م، استطاع البنك ان يقدم خدماته ومنتجاته المصرفية على مستوى عال من الجودة على يد فريق من الموظفين اتسموا بالكفاءة والمهارة الكافية لخدمة كافة المتعاملين واعتمد البنك منذ بداية عمله نهج التحديث في الصناعة المصرفية المعاصرة وحرص بشكل دائم على مواكبة التطورات والتقدم المتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي بهدف دعم حركة النشاط التجاري والاستثمار لتلبية كافة احتياجات المتعاملين معه.

كتب : فهمي الآنسي

وكان البنك من السباقين في التعامل مع أحدث التقنيات المصرفية الحديثة ويعتبر من أوائل البنوك في اليمن التي أدخلت في عملها نظام الصراف الآلي بالإضافة إلى تطوير البطاقات الائتمانية والتوسع في هذا المجال كما قام بتوظيف الإنترنت والتقنيات الحديثة في تعاملاته من خلال حزمة شاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية والمالية لكافة المتعاملين سواء أفراد أم شركات ومؤسسات حيث عمل على تصميم وتطوير خدمات موجهة خصيصاً لكل منهم وبما يتناسب مع احتياجاتهم ويلبي متطلباتهم، ويساعدهم على النمو وإدارة أموالهم .

كما يقدم البنك خدمة أجهزة الصرافات الآلية من خلال شبكة واسعة منها والتي تنتشر في ما يزيد عن 300 موقع جغرافي داخل اليمن حيث تتيح للعملاء إمكانية سحب المبالغ المالية نقداً من الحساب الجاري أو التوفير الخاص به؛ سواء بالعملة المحلية المتمثلة بالريال اليمني، أو بالدولار الأمريكي وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع .

وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد إلا أن بنك اليمن الدولي استطاع أن يضع الخطط البديلة والتي تتلاءم مع الوضع الحرج الذي تمر به البلاد لمواجهة هذا الواقع حيث تميز وضع البنك بالاستقرار المالي وزيادة في الودائع والأصول فخلال العام 2015م وهي السنة الأولى لبداية الأزمة الاقتصادية استطاع البنك تحقيق أرباح صافية بلغت 15مليارا و114 مليونا، كما ارتفع إجمالي

الأستاذ/ عمر راشد
مدير عام بنك اليمن الدولي

5 ملايين دولار تكلفة التحديثات وترقية أنظمة البنك

الأصول خلال العام نفسه إلى 434 مليار ريال.. فيما شهد العام 2016م عملا متواصلا من قبل كوادر البنك للوصول الى الأهداف المنشودة التي وضعها البنك في خططه للتعاطي مع الأزمة الاقتصادية، واستطاع تحقيق أعلى الأرباح على مستوى البنوك اليمنية كافة حيث بلغت أرباح البنك ثلاثة عشر مليارا وثلاثمائة واثنين وعشرين مليونا وأربعمائة وأربعة وثلاثين ألف ريال يمني، بينما ارتفعت الأصول في نهاية العام 2016م إلى(523) مليار ريال يمني .

وخلال العام 2017 نفسه، الذي اشتدت فيه الأزمة الاقتصادية بسب ضعف التمويلات المقدمة من قبل المنظمات الخارجية وشحة النقد الأجنبي في البلاد، وكذا انخفاض تحويلات المغتربين عمل البنك على وضع الخطط الملائمة، التي تتناسب مع الوضع الصعب والحرج، الذي يمر به القطاع المصرفي واستطاع أن يتجاوز هذا الوضع بفضل ما يمتلكه من كادر وظيفي متميز يتمتع بقدر كبير من المهنية حيث حقق البنك أرباحا خلال السنة المنتهية من العام 2017 سبعة مليارات و 993 مليونا و541 ألف ريال.

وحفاظاً على حقوق المساهمين وبالرغم من التحديات في السيولة التي واجهها البنك والقطاع المصرفي بصفة عامة خلال العام 2017م إلا أن الاجتماع السنوي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجمعية العمومية العادية للبنك تم التوجيه بصرف أرباح المساهمين والبالغة 7مليارات ريال، كما شهد العام 2017م ارتفاعا في حجم الأصول حيث بلغ إجمالي الأصول 579 مليار ريال يمني مقابل إجمالي الأصول بنهاية العام 2016م (523) مليار يمني بزيادة قدرها 56 مليار ريال يمني.

وخلال العام 2018م واصل بنك اليمن الدولي رفع المستوى المالي له من خلال جذب عملاء جدد وتحسين الأداء الخدمي المصرفي وفق مهنية عالية لرفع سقوف الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها، وإعادة توظيفها بالضوابط المطلوبة التي تحقق معدلات عالية من الربح حيث انعكست هذه الأعمال على أداء البنك، التي ظهرت جليا من خلال تحقيق البنك أرباح خلال العام 2018م بلغت سبعة مليارات و566 مليون ريال .

وفي العام 2019 عمل البنك على تطوير وتحديث الأنظمة بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها عالم البنوك والمصارف من خلال تطوير وتحديث النظام البنكي (core banking) بما يتماشى مع أحدث التطورات وتحديث دليل الحوكمة ودليل السياسات والإجراءات بما يتماشى مع تطبيق أعلى المعايير.

وفي العام 2019 شهد البنك الكثير من

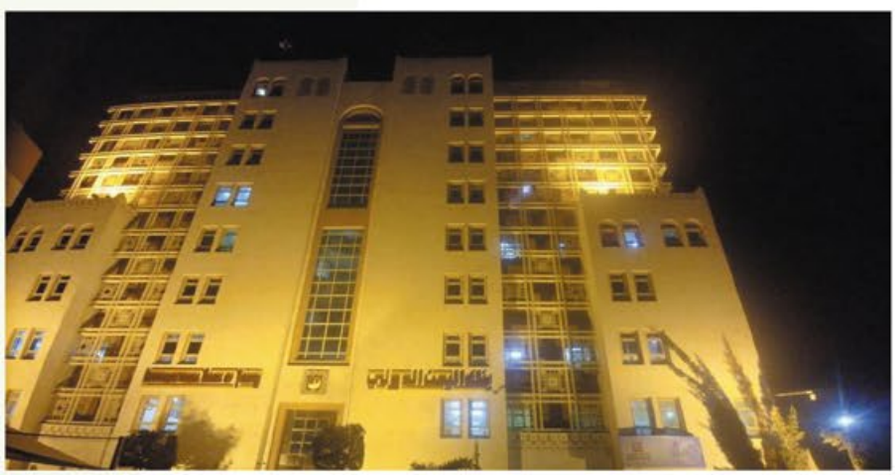

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN
هدفنا واحد

496 مليار ريال إجمالي ودائع العملاء بنهاية العام 2019

الإنجازات حيث حقق أرباحا بلغت13 مليارا و400 مليون ريال، كما ارتفعت أصوله إلى 702 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي ودائع العملاء بنهاية العام2019 مبلغ وقدره 496 مليار ريال.

كما عمل البنك خلال العام 2019 على تعزيز جهوده نحو المسئولية المجتمعية من خلال أنشطته المختلفة في الإقراض وفتح الاعتمادات المستندية وخدمات الحوالات المالية الخارجية للشركات التجارية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن اليمني، كما يستمر البنك في كونه شريكا مع المنظمات الدولية في استقطاب الحوالات الخارجية للمنظمات وتقديم خدمات الحوالات للمستفيدين من تلك المنظمات وكذلك توفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية تشغيل هذه المنظمات، معززا بذلك مساهمته في ضمان استمرارية تنفيذ مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار في كافة أنحاء البلاد.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية ومنذ تولى الأستاذ/عمر راشد إدارة البنك شهد البنك تطورات كبيرة من حيث تحديث الأنظمة وافتتاح إدارة خاصة بالمنظمات، إضافة الى افتتاح فروع جديدة، وكذا التوسع في خدمات البنك من خلال تدشين العمل في مركز المعلومات الجديد، الذي تم تجهيزه وفق أحدث أنظمة الرقابة والطاقة والتكييف والحماية من الحريق بتكلفة بلغت 500 ألف دولار.

كما يقوم البنك حاليا بثورة تحديثات بتكلفة تصل إلى 5 ملايين دولار، وتتضمن هذه التحديثات ترقية أنظمة البنك بشكل أفضل ، ويضع الأستاذ عمر راشد في سلم أولوياته الاهتمام بالكادر الوظيفي ومنحهم الثقة الكاملة، حيث أرسى مفاهيم جديدة تتمثل في توسيع الصلاحيات للموظفين، وساهمت هذه الطريقة التي أرساها المدير العام الشاب /عمر راشد، في كسر الحواجز بين الإدارة العليا وكافة الموظفين بل حتى عمل على إشراك صغار المساهمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبنك في إطار الشفافية والحوكمة التي ينتهجها البنك.

ويرى المدير العام الأستاذ/ عمر راشد، أن الكادر الوظيفي يشكل الركيزة الأساسية لصناعة النجاح لذلك عمل على تأهيل وتدريب الكادر وتحسين قدراتهم وتنمية مهاراتهم من خلال تكثيف الدورات التخصصية لموظفي البنك والاهتمام بالكادر الوظيفي باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير أداء البنك.

تطبيقات تقنية سلاسل الكتل (بلوك تشين Blockchain) المستخدمة في العملات المشفرة في البنوك

منذ ظهور تقنية سلاسل الكتل المعروفة بالبلوك تشين Blockchain في عام 2008 والتي بنيت عليها العملات المشفرة ومنها عملة البيتكوين المعروفة وهذه التقنية تنمو وتتطور ويزيد استخدامها الأمر الذي سيغير أساليب وطرق الأعمال خاصة البنوك والقطاع المالي حول العالم.

ما هي البلوك تشينBlockchain (سلسلة الكتلة)؟

أيمن عبد الملك العنسي*

يعد «البلوك تشين» (Blockchain) أو «سلسلة الكتلة» أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية (عقود، وثائق) أو عمليات تحويل أموال من طرف إلى آخر (أفراد-بنوك-شركات) في الوقت نفسه (Real Time)، دون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان والتشفير لأي معاملة في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب حيث لا يمكن التعديل وحذف أي معاملة. ويشترك في هذا «السجل» جميع الأفراد حول العالم. ويمكن اعتبار «البلوك تشين» حالياً أكبر قاعدة بيانات موزعة عالمياً بين الأفراد.

ويمكن لهذه التقنية أن تقوم بأيٍّ نوع من التحويلات والمعاملات التي تفكّر بها، بداية من تحويل الأموال إلى نقل البضائع والملكيات وتوثيق العقود والتحقق من الشهادات الجامعية والهوية الشخصية واعرف عميلك والقروض والمقاصة والتسويات المالية، التأمين والرعاية الصحية وسلاسل الإمداد التدقيق الداخلي المحاسبة التصويت في الانتخابات وتبادل المعلومات وغيرها من الاستخدامات غير المحدودة.

توقعت دراسة حديثة حول تطبيق تقنية «بلوك تشين» في الخدمات المالية، أجراها صندوق النقد العربي، أن تبلغ المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها عالميًا بحلول عام 2030 من هذه التقنية نحو 3.1 تريليون دولار، فضلا عن التأثير الإيجابي الذي تتركه هذه التقنية على مختلف القطاعات الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق تقنية «البلوك تشين» في القطاعات المصرفية يحقق وفرًا سنويًا بنحو 8-12 مليار دولار، تمثل 30 – 70% من تكلفة العمليات المصرفية وتكاليف الإجراءات التقليدية لمبادئ (اعرف عميلك). إن أول وأكثر القطاعات التي تستخدم هذه التقنية هي البنوك والمؤسسات المالية في العالم، وفي المنطقة العربية نشهد الكثير من الدول والمؤسسات التي أدخلت هذه التقنية واستخدمتها منها الأردن ومصر والإمارات.

أعرف عميلك

أعلن بنك دبي التجاري، أحد البنوك الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن جاهزيته لبدء تشغيل منصة «اعرف عميلك» القائمة على تقنية «بلوك تشين»، وهي مبادرة تسهل عملية فتح الحسابات بأسلوب رقمي آمن، وتحديث البيانات الكترونياً، ومشاركة بيانات العملاء الموثقة بين سلطات الترخيص والمؤسسات المالية حيث تضم المبادرة أكثر من 6 بنوك وعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات أخرى.

تحويل الأموال بين البنوك

أعلن بنك الاستثمار العربي الأردني - AJIB عن إطلاق خدمة الدفع والتحويل عبر الحدود باستخدام تكنولوجيا «البلوك تشين» عبر منصة أوراكل وانفراده في تقديم هذه الخدمة بين البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث نجح البنك بتنفيذ أول عملية تحويل للأموال بين مركزه الرئيسي في الأردن وفرعه في قبرص، وهو ما يمثل قفزة جديدة للبنك في عالم التكنولوجيا المالية المتقدمة. وتأتي هذه الخطوة نتيجة لسعي البنك في تقديم أحدث الخدمات المالية لعملائه واستمراره في نهج التطوير والارتقاء والريادة في المنظومة التكنولوجية على مستوى أنشطة الأعمال.

الاعتمادات المستندية

من أشهر البنوك التي استندت على هذه التكنولوجيا «بنك إتش إس بي سي HSBC حيث قام بتطوير الطرق لاستخدام تقنية سلسلة الكتل في إجراء العمليات المالية في العمل المصرفي، حيث قام بنك إتش إس بي سي HSBC بتنفيذ أول معاملة اعتماد مالي مبنية على تقنية سلسلة الكتل من أجل أن يستهدف تجارة الصين باعتماد مقوم بعملة اليوان CNYبتقنية البلوك تشين Blockchain، ويمثل الاعتماد المالي ضمان مقدم من البنك يفيد بأن البائع سوف يحصل على المبلغ المستحق من المشتري خلال المعاملات المالية. كما قام بتك إتش إس بي سي بالتعاون مع " بنك كريت سويس» من اجل إنشاء تطبيقات جديدة والاستفادة من المميزات التي يحققها تبني تقنية سلسلة الكتل في مجال العمل المصرف.

خلاصة الأمر أن تقنية البلوك تشين (سلسلة الكتل) أصبحت واقعاً ومستقبلها كبير وعظيم وينبغي للدول والمؤسسات الاستفادة منها وتطوير خدماتها ومنتجاتها باستخدام هذه التقنية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية ومثلما غير الإنترنت عالم واقتصاد البشر ستغير البلوك تشين الأنظمة المالية والمصرفية بشكل كبير.

* البحوث والتطوير-بنك اليمن الدولي

بنك اليمن والكويت ..
استراتيجية الاستثمار في الكادر البشري لتطوير العمل المصرفي وتحقيق المنافسة محلياً ودولياً

المصارف/ خاص:

تهدف استراتيجية البنك في مجال التدريب والتأهيل الى تطوير العنصر البشري باعتباره من أهم ركائز نجاح العمل المصرفي وتقديم أفضل الخدمات وزيادة رضا العملاء.

وانطلاقا من ذلك أعد بنك اليمن والكويت برنامجا تدريبيا طموحا للعام الحالي ٢٠٢٢م، تم التركيز فيه بشكلٍ كبيرٍ على البرامج النوعية والمتخصصة في المجال الرقمي، وذلك تماشياً مع توجهات البنك هذا العام نحو الرقمنة تحت شعار « عام التحول الرقمي « .

وأوضحت الأستاذة أمل عامر، رئيس قسم التدريب وتطوير الأداء في بنك اليمن والكويت، لمجلة المصارف أن البنك نفذ عملية تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية على مستوى الفرد والوظيفة والبنك ككل؛ لردم أي فجوة قد تواجه أداء الموظف في عمله أو تواجه الأداء العام للبنك، ونقل الخبرات وإعداد كوادر متمكنة وقادرة على القيام بالمهام الوظيفية الحالية أو المستقبلية على الوجه الأكمل مع خلق جيل جديد من القيادات المتميزة.

وأشارت إلى أنه سيتم التركيز خلال هذا العام على حصول أكبر عددٍ ممكن من الموظفين على شهادات مهنية ودولية متخصصة في مجالات عدة.

وبيّنت أن بنك اليمن والكويت نفذ خلال العام الماضي ٢٠٢١م أكثر من 174 برنامجا تدريبيا متنوعا بإجمالي ٢٤ ألف و٧٩ ساعة تدريبية، واستفاد من هذه البرامج ألف و٥٦٣ متدربا ومتدربة.

ولفتت إلى أن البنك يقوم بتأهيل موظفيه عن طريق الدورات التدريبية المتخصصة عن طريق الـzoom اون لاين لإيمانه بأن التدريب ليس حضورا فعليا وحسب وإنما نطبق معايير التدريب عن بعد، ولما فيه من فوائد على مستوى البنك والموظف إيمانا بأهمية تأهيل وتحفيز الموظف لأنه يعتبر رأس المال البشري للبنك.

وذكرت الأستاذة أمل عامر أن البرامج التدريبية خلال العام الماضي شملت التأهيل لشهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ACAMS ودورة محقق فاحص احتيال معتمد، وتعتبر هذه الدورة من الدورات النوعية وشهادتها دولية ومعتمدة، إضافة إلى دورات متخصصة في مجال خدمات النقد الالكتروني، وخبير معتمد في التمويل الأصغر، ومدير تقنية معلومات معتمد والمدقق الداخلي المعتمد CIA وكذا إعداد وتدريب مدربين CPT وقد تم استهداف 60 موظفا من الكوادر المتميزة، كما شمل التدريب مجال التسويق الالكتروني وإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية والامتثال- إدارة الحوكمة المؤسسية POWER BI والمهارات الاحترافية في مراكز الاتصال وورشة عمل تخص أهم اتجاهات وتحديات الموارد البشرية للسنوات الخمس القادمة، والتحكيم التجاري الدولي، وكذا التوعية بأمن المعلومات حماية البيانات العامة GDPR.

وقالت « وفي الأخير ولتوضيح أهمية التدريب والتأهيل للكادر البشري في أي مؤسسة كانت نختم مقالنا بهذه العبارة « مستقبلك الذي تسعى إليه ليس جاهزاً ولن يأتيك مصنعاً وملفوفاً بالحرير على طبق من ذهب هناك نتائج تتحقق استجابة لما فعلته بالأمس وما تفعله الآن وما ستفعله غداً واستثمر هذه اللحظة، موظفاً مواهبك القوية وأفكارك الإيجابية لتجني أفضل ما تنتجه اللحظات والسنوات القادمات «.

YKB
بنك اليمن و الكويت يلهم المستقبل
YKB Inspiring the future

معهد الدراسات المصرفية يعد خطة تدريبية متميزة للعام 2022

المصارف/ خاص:

أعد معهد الدراسات المصرفية خطة تدريبية للعام الحالي 2022 تشتمل على أكثر من 100 برنامج تدريبي ضمن مساقات الدبلومات المهنية والبرامج المحلية والدولية لبناء جدارات مهنية تخصصية تساهم في رفع مستوى أداء العاملين في القطاع المصرفي وتعزيز الخدمات المصرفية بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وأوضح مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي أن خطة العام 2022م تم تصميمها بنمط جديد يعتمد على بناء جدارات مهنية في المجالات الرئيسية للعمل المصرفي عن طريق تأطير البرامج التدريبية في اطار دبلومات مهنية تُمكن من يريد من المتدربين بناء مسار مهني في احد الوظائف المصرفية الأساسية مع مراعاة خصوصية العمل المصرفي كما تم تأطير سبعة دبلومات مهنية، بالإضافة الى الدورات التدريبية المتخصصة والشهادات الدولية وبرامج وأنشطة التثقيف المالي.. مبيناً أن المعهد بدأ في سبتمبر من العام الماضي 2021م بجمع الاحتياجات التدريبية من البنوك عبر استمارة تحديد الاحتياجات التي تم جمعها من البنوك بالإضافة إلى استطلاع آراء عدد من الخبراء والقيادات المصرفية وعلى التغذية الراجعة من المتدربين واستشراف التطورات المصرفية التي تطمح البنوك اليمنية للوصول اليها على المستوى المؤسسي.

ولفت إلى أن البرنامج اشتمل على برامج متميزة منها برامج الشهادات المهنية الدولية المعتمدة من خلال اختيار مجموعة من الشهادات المهنية ذات الأهمية للقطاع المصرفي للمساهمة في تطوير كوادر القطاع المصرفي اليمني وفق أفضل الممارسات العالمية ؛ مثل معهد لندن للدراسات المالية والمصرفية (LIBF) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) والجمعية الأمريكية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ACAMS) والمجلس العام للبنوك، والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، ويسعى المعهد للتواصل مع معهد إدارة المشاريع الأمريكي PMI ومنصة التعليم الالكتروني COURSERA بعرض الحصول على الاعتماد اللازم منهم وهذا سوف يساهم في تطوير ورفع مستوى الخدمات التأهيلية التي يقدمها المعهد.

فيما تتضمن برامج الدبلومات المهنية دبلوم اللغة الإنجليزية المصرفية ودبلوم المصرفي الشامل ودبلوم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودبلوم المخاطر المصرفية ودبلوم التسويق المصرفي ودبلوم التمويل الأصغر ودبلوم الموارد البشرية، إضافة إلى برامج في محافظات الحديدة - إب- ذمار - حجة - عمران وأقسام البرامج التدريبية التي تشمل قسم العمليات المصرفية وقسم المحاسبة والمالية والتدقيق وقسم الائتمان والمخاطر وقسم التشريعات والامتثال والحوكمة وقسم الإدارة والتسويق وقسم الحاسوب وتقنية المعلومات وقسم الصيرفة الإسلامية وقسم اللغة الإنجليزية وقسم التمويل الأصغر وكذا تنفيذ عدد من الدراسات والندوات وورش العمل وبرامج وأنشطة التثقيف المالي وبرامج التدريب عن بعد (online).

وفيما يتعلق بالبرامج التدريبية للعام الماضي 2021 أفاد السماوي أن المعهد نفذ أكثر من 115 برنامجاً تدريبياً استفاد منها ألفان و٩٣١ متدربا ومتدربة من مختلف البنوك والمؤسسات المالية اليمنية من أمانة العاصمة الحديدة واب وذمار وعمران وحجة، شملت عشرة أقسام للتخصصات المصرفية تضمنت قسم البرامج الدولية وقسم العمليات المصرفية وقسم المحاسبة والمالية والتدقيق وقسم الائتمان والمخاطر وقسم التشريعات والامتثال والحوكمة وقسم الإدارة والتسويق وقسم الحاسوب وتقنية المعلومات وقسم الصيرفة الإسلامية وقسم اللغة الإنجليزية وقسم التمويل الأصغر.

وذكر السماوي أن المعهد ركز خلال العام الماضي 2021، وفي إطار توجيهات البنك المركزي على تعزيز قدرات القطاع المصرفي اليمني في التوجه نحو الاستثمار الحقيقي، وذلك بتعزيز برامج الصيرفة الإسلامية والتمويل الأصغر والتي سوف تساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من البطالة والفقر.

موضحاً أن المعهد قام بإعداد وتنفيذ برامج نوعية محلية في الصيرفة الإسلامية شملت أساسيات الصيرفة الإسلامية، ومصادر وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية، والتحول المصرفي، شارك في هذه البرامج (161) مشاركا ومشاركة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى برامج الشهادات المعتمدة بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية CIBAFI - البحرين، والذي يقدم العديد من الشهادات والبرامج في مجال الصيرفة الإسلامية؛ حيث نفذ المعهد برنامجي الاختصاصي الإسلامي المعتمد في المحاسبة المصرفية والاختصاصي الإسلامي المعتمد في إدارة المخاطر، استفاد منها (38) متدربا ومتدربة من مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية اليمنية.

كما تم في مجال التمويل الأصغر والذي يشهد إقبالا كبيرا من البنوك اليمنية نحو تأسيس وحدات للتمويل الأصغر تنفيذ 4 برامج تدريبية في مجال التمويل الأصغر تلبية لحاجة البنوك في بناء قدرات موظفيها في هذا المجال الحيوي الهام وقد استفاد منها (73) متدربا ومتدربة.

وأكد مدير عام معهد الدراسات المصرفية أن المعهد يولي أهمية استثنائية للبرامج الدولية التي تعزز قدرات القطاع المصرفي اليمني وموقفه في التعاملات الدولية، وخصوصا في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية التي تعيشها بلادنا وصعوبة وارتفاع تكاليف السفر الى الخارج.

موضحاً أن المعهد وقع عددا من الاتفاقيات مع مجموعة من المؤسسات العالمية التي تقدم مجموعة من أهم الشهادات الدولية المعتمدة التي تساعد القطاع المصرفي في تعزيز مكانته وتعاملاته

البرامج التدريبية التي ينفذها المعهد تهدف إلى تلبية احتياجات القطاع المصرفي اليمني التدريبية ورفع مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لموظفي البنوك في خدمة الاقتصاد الوطني

الخارجية، ومنها جمعية اختصاصي مكافحة غسل الأموال ACAMS - الولايات المتحدة التي تقدم أعلى شهادة مهنية متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب CAMS وتم تأهيل المجموعة الرابعة هذا العام لنيل شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS لعدد (26 مشاركا) حيث بلغ عدد المسجلين في هذا البرنامج منذ بدايته 86 متدربا وقد حصل على الشهادة الدولية 64 متدربا حتى نهاية العام 2021، ويساهم هذا في تحسين صورة اليمن في مجال مكافحة غسل الأموال وتعزز سمعة البنوك اليمنية في التعاملات الدولية، وكذا معهد لندن للعلوم المصرفية والمالية، والذي يقدم التدريب والتأهيل المهني في الجوانب المالية والمصرفية؛ حيث تم تأهيل المجموعة الأولى هذا العام في برنامج التأهيل لشهادة أخصائي معتمد في الاعتمادات المستندية بلغ عدد المسجلين في هذا البرنامج 15 متدربا، وتعتبر الشهادات الدولية المقدمة من معهد لندن الأعلى في مجال الاعتمادات المستندية والتجارة والتمويل الدولي، وهي شهادات معتمدة من غرفة التجارة الدولية ICC بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) والمجلس العام للبنوك، والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI).

مشيرا إلى أن المعهد استمر في تقديم التدريب عن بعد (أون لاين) والذي تم بشكل أساسي للبرامج التي تنفذ بواسطة مدربين دوليين حيث تم تنفيذ ثلاثة برامج نوعية عن بعد اون لاين في مجال خدمات الموبايل المصرفي ومخاطر الحظر والعقوبات وأدوات التدقيق لمدراء التدقيق مع خبراء في المجال المالي والمصرفي من استراليا ولبنان والأردن، كما نفذ المعهد أربعة برامج محلية عن بعد (أون لاين) خصصت لموظفي البنوك في الفروع البعيدة في مجالات مكافحة غسل الأموال وعمليات القاعة المصرفية شارك فيها (131) متدربا من موظفي البنوك في الفروع البعيدة.

وأكد السماوي أن البرامج التدريبية التي ينفذها المعهد تهدف إلى تلبية احتياجات القطاع المصرفي اليمني التدريبية ورفع مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لموظفي البنوك في خدمة الاقتصاد الوطني وتمكينهم من القيام بدور رائد في تحقيق أهداف المؤسسات التي ينتمون إليها، وكذا تطوير أساليب الخدمة المصرفية في اليمن وتنميتها عن طريق التدريب والتأهيل المصرفي المتخصص وبناء مسارات مهنية تخصصية والمساهمة في نشر الثقافة والعلوم المالية والمصرفية.

تراجع الاقتصاد اليمني بأكثر من النصف منذ بداية الحرب والحصار على اليمن

كتب : محمد النظاري

كشف تقرير حكومي حديث عن تراجع حجم الاقتصاد اليمني باكثر من النصف منذ بداية الحرب على اليمن وقال التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية قطاع التوقعات الاقتصادية أن التدهور تمثل في النشاط الاقتصادي وفي الانخفاض الغير مسبوق في الدخل الحقيقي وانخفاض قيمة الريال وتراجع الايرادات الحكومية والعجز في دفع المرتبات بالإضافة الى ارتفاع اسعار السلع الاساسية بسبب تعقيدات الاستيراد والحصار على المنافذ اليمنية البرية والبحرية والجوية وخاصة ميناء الحديدة الذي تتدفق عبره معظم التجارة اليمنية. كما تسببت صعوبات استيراد المشتقات النفطية الى اليمن في اغلاق الكثير من المصانع والمنشئات الاستثمارية . ويشير التقرير الى ان اكثر من 40% من الاسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الاساسي ,كل هذه التغيرات والتعقيدات في المشهد الاقتصادي اليمني دفعت بشركاء العمل الانساني في اليمن لوضع برامج مساعدات عاجلة خاصة بعد توقف هذه المساعدات منذ بداية الحرب على اليمن في مارس 2015م وحتى منتصف العام 2016 الا ان بعض الشركاء الرئيسين استأنفوا التمويلات بدء من البنك الدولى والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي مما أسهم في التخفيف من حدة الركود الاقتصادي.

وأضاف التقرير أن الشركاء على المستوى الدولي هو الاتحاد الاوربي والذي بلغ حجم التمويل المقدم 209 مليون يورو وتمثل التمويل في تعزيز الصمود في الريف اليمني وينفذ هذا البرنامج من خلال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمة كير الدولية وبعض منظمات المجتمع المدني المحلية وصمم هذا البرنامج لتعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني والمجتمعات المحلية على مواجهة الازمات والمخاطر بشكل أفضل.

وأوضح التقرير ان الشريك الرئيسي لليمن والداعم الاخر هو البنك الدولي والذي يعمل من خلال الشراكة مع الاتحاد الاوربي واليونيسيف لتلبية الاحتياجات ذات الاولوية للمتضررين في معظم المحافظات اليمنية، وذكر التقرير ان البنك الدولي يتعامل مع مؤسستين وطنيتين ذات كفاءة عالية وهما الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة وقد لعبت مساعدات البنك الدولي لهاتين المؤسستين على مواصلة تقديم الخدمات الاساسية للمجتمعات حيث بلغت تمويلات البنك الدولي ل19 مشروعا اكثر من 2مليار و288 مليون دولار خلال الفترة من يوليو 2016 إلى يونيو2021.

وزارة التخطيط تدعو إلى توجيه الدعم التنموي والإنساني لرفع القدرات التنموية وتعزيز سبل العيش

وأضاف التقرير أن الشركاء الاخرين تمثل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي ينفذ برامجه من عدة جهات مانحة متمثلة بالاتحاد الأوربي والبنك الدولي إضافة إلى اليابان والأوتشا.

أما على المستوى الاقليمي أوضح التقرير أن الشركاء على المستوى الاقليمي تمثل في البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فخلال العام 2017 وافق الصندوق على استئناف الصرف للمشاريع الجارية والتي توقفت بسبب الحرب على اليمن ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية- المرحلة الرابعة وكذا دعم عدة مشاريع مختلفة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية على سبيل المثال مشروع تطوير البنية الاساسية في مدينة صنعاء ومرافق المياه والصرف الصحي في عدن وطريق سيحوت نشطون وشبكات الصرف الصحي في محافظة صنعاء وغيرها من مشاريع البنية التحتية في مختلف محافظات الجمهورية .

ومع تنوع مصادر الدعم التنموي والانساني في اليمن الا ان وزارة التخطيط والتنمية في العاصمة صنعاء انتقدت سير عمل بعض المنظمات الداعمة.

وقال التقرير أن هناك ارتفاع كبير في حجم النفقات التشغيلية لوكالة الاغاثة في اليمن حيث تجاوز 40% من اجمالي المنح المخصصة لليمن وهو امر غير مقبول ولا يمكن الاستمرار بهذه الطريقة واضاف التقرير الى ان الكثير من اموال الاغاثة تركز على العمل اليومي المؤقت وغير المستدام، كما أن هذه الأموال لا تصل إلى مستحقيها الفعليين وهم الفئات الأكثر إحتياجاً بسب التضارب وعدم التنسيق بين الوكالات العاملة في توزيع المساعدات الاغاثية والتنموية مما يحد من الاستفادة من تلك المساعدات بالشكل الذي يضمن وصولها الى المحتاجين الحقيقيين وهو ما يترك معه سوء عدالة التوزيع ويفاقم من احتياجات المجتمعات الفقيرة والتي تعتمد على هذه المساعدات بشكل كبير .. وبهذا الخصوص دعت وزارة التخطيط وكالات الاغاثة الى التنسيق الكامل مع الوزارة حتى لا يكون هناك ازدواجية وتضارب في عمل الوكالات كما هو حاصل حالياً.

وقال التقرير: وبرغم أهمية استمرار الاغاثة الإنسانية في اليمن للتخفيف من تدهور الاوضاع الانسانية وحماية الفئات الاكثر عرضة لمخاطر الجوع والمرض الا ان ادارة توزيع الاغاثة تواجه انتقادات عديدة تتمثل في ضعف الشفافية لدى وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في مجال الاغاثة ووكلاءها المحليين من خلال ادارة توزيع تلك المواد الاغاثية والمساعدات.

ومن هذا المنطلق وضعت الوزارة بعض المقترحات لرفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة من الدعم التنموي والانساني والتخفيف من معاناة المجتمع اليمني المعيشية والانسانية ورفع قدراته التنموية وتعزيز سبل العيش واستعادة حياته الطبيعية والتخفيف من معاناته خلال الفترة القادمة .

بحسب تقرير حكومي حديث..

يمن موبايل تحصد الحصة السوقية الأكبر للهاتف المحمول في اليمن بنسبة 47,9%

6 ملايين و300 الف مستخدم لشبكة الانترنت في اليمن بنهاية العام 2020

المصارف/ حسن الوريث:

كشف تقرير حكومي حديث عن تعرض المنشآت والتجهيزات في قطاع الاتصالات في اليمن لخسائر كبيرة بسب الحرب والحصار على اليمن.

وقال التقرير الذي صدر مؤخرا عن وزارة التخطيط والتنمية في العاصمة صنعاء إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعرض لأضرار وخسائر نتيجة للدمار الهائل الذي تعرضت له الأصول والمنشآت والتجهيزات الأساسية في البنية التحتية للاتصالات.

وأوضح تقرير نتائج التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن المرحلة الثالثة الصادر عن البنك الدولي وجود أضرار شديدة في الأصول المستخدمة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تضررت بشكل جزئي أو دمرت كليا .. حيث أشارت التقديرات الأولية إلى أن عدد أبراج الاتصالات المتضررة بلغ 248 برجا، كما تضررت 1652 صالة بريد، و50 وسيلة نقل بريدي و34 صرافا آليا.

ولفت التقرير الى أن الأضرار في الشبكة الأساسية الوطنية في الألياف النحاسية بلغت 315 كم من خطوط النحاس، كما أصيب 158 كيلومتر من كابلات الألياف الضوئية.

ووفقا للتقريرين فإن إجمالي الأصول المدمرة كليا تقدر بحوالي 32% من إجمالي البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تعرض ما نسبته 25% الى تدمير جزئي.

وبحسب التقرير فإن قطاع الاتصالات في اليمن وتقنية المعلومات يعاني من تواضع مستوى الخدمات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت وضعف كبير في تقديم خدمات الانترنت كما أن أزمة الكهرباء وتكرار نقص المشتقات النفطية التي يتم الاعتماد عليها في تشغيل أبراج ومحطات الاتصالات في المواقع الرئيسية والطرق الريفية ساهمت في التداعيات الكارثية على المستوى المدني والاقتصادي في اليمن.

ونوه التقرير إلى صعوبة استيراد الإمدادات اللازمة، بما في ذلك معدات تجهيزات وأنظمة الاتصالات السلكية واللا سلكية بسب الحصار مما انعكس سلبا على مشغلي شبكات الهاتف المحمول الذين يواجهون ضغوطا متصاعدة نتيجة ارتفاع المشتقات النفطية والعوائق المفروضة على استيراد المعدات؛ مما نتج عنه فقدان قطاع الاتصالات لفرص التطوير وتردي خدمات الانترنت والاتصالات.

وأشار التقرير الى أن العمل في قطاع الاتصالات استمر رغم الحرب والحصار حيث ارتفعت السعات المجهزة في الشبكة الوطنية للهاتف الثابت من مليون و395 ألف خط هاتف عام 2014 الى مليون و520الف خط عام 2020م، وفيما يتعلق بخطوط الهاتف المحمول والإنترنت فقد ارتفعت خلال الفترة من 2006م – 2014م وشهد عدد المشتركين زيادة مطردة ووصل عدد الاشتراكات (الخطوط العاملة) من 3 ملاين مشترك عام 2006 الى 17 مليون و400 الف مشترك في 2013.

بعد ذلك حدث انخفاض بنسبة 4% عام 2015 وخلال العام 2020، وصل عدد خطوط الهاتف النقال العاملة في اليمن إلى 15 مليون و200 الف خط عام، توزعت بين شركة يمن موبايل بنسبة 47,9% كحصة سوقية وبعدد 6 ملايين و900 الف خط، فيما احتلت شركة (إم تي إن) المركز الثاني من حيث الحصة السوقية بنسبة 31,9% وعدد 4 ملايين و500 الف خط عامل، تلتها شركة سبا فون بنسبة 19,4% وعدد 3 ملايين و600 الف مشترك، تلتها شركة واي بنسبة 0,7% .

وفيما يتعلق بخدمات الانترنت أكد التقرير أن خدمة الانترنت من أهم دعائم الاقتصاد، سواء على صعيد الأفراد أو الشركات أو حتى الحكومات أو المنظمات الإنسانية والمجتمع المدني؛ حيث تساهم خدمة الانترنت في تعزيز دعائم النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية.

وذكر التقرير أن عدد الأفراد المستخدمين لشبكة الانترنت في اليمن بلغ 6 ملايين و300 الف مستخدم بنهاية العام 2020 .

الجدير بالذكر أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد، حيث يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، ويسهم قطاع الاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات الكبيرة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، ويساعد قطاع الاتصالات في الربط بين الأفراد والمجتمع، كما يسهم في تزويدهم بالقدرات التكنولوجية اللازمة للتواصل المجتمعي وتبادل المعلومات.

2021

2022

عام جديد بجوائز جديدة

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari

الرقم المجاني 8008000

يتحدث الأستاذ/ علي الكريمي- مساعد الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي لمجلة (المصارف) عن الدور التنموي للبنك ونجاحاته في التنمية الاقتصادية من خلال دعم وتمويل المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية ويوضح للقراء بعض المفاهيم المغلوطة عن البنك ويضع القارى أمام أدق التفاصيل عن البنك بصورة واضحة وشفافة ... إلى تفاصيل الحوار ..

حوار/ فؤاد أحمد يحيى

الأستاذ/ علي الكريمي- مساعد الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي لـ(المصارف):

نتواجد في جميع المحافظات والمديريات ولدينا 2 مليون عميل حسابات بنكية و620 ألف حساب (ام فلوس)

أدخلتم مؤخراً نظاماً حديثاً للبنك ليحل محل النظام القديم.. هل بالإمكان ان تحدثونا عن مميزات واهمية النظام بالنسبة للبنك وللعملاء؟.

تم تدشين نظام تيمنوس T24 مطلع يناير 2022 لمواكبة عملية التحديث والتطوير لأنظمة البنك وفق افضل الممارسات العالمية من حيث الامتثال والسرعة في تقديم الخدمات، حيث كان لدينا نظام تم تطويره محلياً ووصل لمرحلة لا يخدم تطلعات البنك في النمو والتوسع ولا يخدم العملاء بتطوير خدمات ومنتجات تلبي طموحاتهم لذلك اتخذ مجلس الإدارة القرار بتحديث الأنظمة ووقع الاختيار على شركة تيمنوس حيث يستخدم نظامها 3 آلاف بنك من بين أكبر 4 آلاف بنك على مستوى العالم.

وهذا النظام سيركز أكثر على الخدمات الحديثة والالكترونية لتحقيق رؤية البنك التي تتمحور حول العميل وتقديم أفضل الخدمات بيسر وسهولة أينما كان وسيلمس عملاؤنا العديد من المميزات خلال الفترة القادمة، فمثلاً يستطيع العميل أن يفتح حسابات في مناطق مختلفة ويمكننا إعطاء مميزات للعميل بحسب حركة حسابه لدينا مثل سقف السحب أو سقف التحويل بين حساباته أو سقف التمويل الممنوح للعميل أو الدخول على الحساب عبر الإنترنت وغيرها من المميزات.

الأوسع انتشاراً

يعتبر بنك الكريمي من أكثر البنوك تطبيقاً للشمول المالى في اليمن من حيث خدماته البنكية عبر الموبايل والوصول الى أكبر شريحة من الناس.. إلى أين وصلتم في ذلك ؟.

منذ انطلاق بنك الكريمي للتمويل الأصغر وهو يعمل على تحقيق الرؤية (أن تصل كافة الخدمات المالية والمصرفية إلى كل فرد في اليمن) وأصبحت خدمات البنك منتشرة في المدن والارياف سهولها وجبالها ومن هذا المنطلق كانت خدماتنا تقدم عبر قنوات مختلفة وننتشر في جميع المحافظات والمديريات على مستوى اليمن إما بفرع أو بواسطة الوكلاء.

ونحن نتعاون مع البنك المركزي والقطاع المصرفي بتعزيز الشمول المالي في اليمن حيث واليمن لديها أكثر من 135 الف تجمع سكاني منتشر في ربوع البلاد ولا يمكن تحقيق الشمول المالي والوصول لهم إلا بتعاون الجميع.

الأستاذ/ علي الكريمي

نتعرض لحملة تشويه من أعداء النجاح أو من أناس ليس لديهم معلومات دقيقة

مثل الكريمي جوال وخدمة ام فلوس (النقود الالكترونية) وهي أول خدمة نقود الكترونية في اليمن والأوسع انتشارا فلدينا اثنين مليون عميل حسابات بنكية و620 ألف حساب ام فلوس

تمويلات

يساهم بنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي في التنمية الاقتصادية من خلال دعم المشاريع الصغيرة.. كم عدد المشاريع التى ساهم البنك بتمويلها إلى الآن وتكلفة تلك المشاريع؟.

عدد التمويلات التراكمية هو51968 بمبلغ وقدره 69 مليار ريال يمني موزعة كما يلي:

3291 مشروعاً صناعياً بمبلغ 31 مليار ريال.
7125 مشروعاً زراعياً بمبلغ 22 مليار ريال.
16566 مشروعاً خدمياً بمبلغ 12 مليار ريال.
28984 مشروعاً تجارياً بمبلغ 30 مليار ريال.
1117 مشروعاً نسائياً تمويل الملكة بمبلغ 746 مليون ريال.

يقال ان هناك تعقيدات تضعونها عند تمويلاتكم للمشاريع ؟ ما مدى صحة ذلك وماهي المعايير للتمويل؟.

أولا نحن لا نمول إلا مشاريع إنتاجية مدرة للدخل وتساهم في خلق فرص عمل حقيقية في المجتمع، ولا نمول أي مواد استهلاكية ،لا تنظر إلى ما يقال بل انظر إلى الأرقام المحققة وعدد المشاريع التي صرفنا تمويلات لها.

وفي الواقع عندما ندرس مشروعاً معيناً لتمويله فنحن نبحث عن أصول المشروع ومدى وقوة القيمة المضافة له وكفاءة إدارته ومدى استمراريته وقدرته على السداد وسمعة صاحب المشروع وجديته فإذا توفرت هذه الشروط يتم الصرف ولدينا تمويلات نشطة بالسوق بما يقارب 11 الف مشروع بمبلغ يقارب العشرين مليار ريال يمني، وقد مولنا مزارعين في كل المحافظات الزراعية بما يزيد عن 22 مليار

التمويل المصرفي	تمويل التصنيع	التمويل الزراعي
51968	3291	7125
69 مليار ريال	أكثر من 13 مليار ريال	أكثر من 22 مليار ريال

ام فلوس
M floos
توصل للذي مايوصل

ريال ومعظم هذه التمويلات عبارة عن آبار تعمل بالطاقة الشمسية.

فتوفر على المزارع الكثير من المصروفات الخاصة بالديزل وبالتالي توفير عملة صعبة للبلد نتيجة لتقليل استهلاك الوقود حيث ساهمت في تقليل استهلاك الديزل بكمية 6,675,266 لتر وتقليل انبعاث ثاني اكسيد الكربون في الجو CO_2 بـ 17,578,201كجم .

مكافحة غسل الاموال

كيف استطاع بنك الكريمي التميز بمسالة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب؟.

نحن لدينا إدارة خاصة بالامتثال تتبع مجلس الإدارة مباشرةً وفق أفضل الممارسات وتم تأهيل موظفي الإدارة بالشهادات المهنية المتخصصة مثل شهادة Acams حيث ولدينا 16 موظفاً حاصلاً على هذه الشهادة وكذلك تم تزويد الإدارة بالبرامج والأجهزة والأدوات التي تساعدهم على سرعة الإنجاز.

انجازات

- ما هي اهم انجازات البنك خلال العام المنصرم 2020 من حيث راس المال والمودعين والارباح والاصول ؟

- حقوق الملكية في البنك تتجاوز 27 مليار ريال يمني وحجم الأصول يتجاوز 369 مليار ريال يمني وبالنسبة لأرباح المودعين تم توزيع 13.83% أرباح على ودائع الريال اليمني و7.86% لحسابات التوفير الاستثماري و3.91% على ودائع الدولار الأمريكي والريال السعودي و 2.30% على حسابات التوفير بالدولار الأمريكي والريال السعودي.

ما هي أهم الخدمات والتسهيلات التي يقدمها بنك الكريمي للمواطنين خارج الوطن من حيث التحويلات المالية ؟.

بنك الكريمي يقدم خدماته للمغتربين من حيث سهولة حصول المغترب على حساب بنكي وربط حسابه بخدمات البنك مثل كريمي جوال والصراف الآلي وبطاقة MasterCard والتي تمكنه من التحويل لأهله ومتابعة الحساب وتحويل مدخراته بيسر وسهولة وأمان وبأقل التكاليف لهذا الحساب فضلا عن تنفيذ العديد من الخدمات الأخرى.

المسؤولية تجاه المجتمع

ما مدى اهتمام بنك الكريمي الإسلامي في اطار المسؤولية تجاه المجتمع ؟.

نحن في بنك الكريمي لدينا ستة قيم نعمل تحتها والقيمة السادسة هي المسؤولية الاجتماعية، لذلك نعتبر كل البصمات التي كان لنا دور فيها مسؤولية إجتماعية ونساهم بهذا الخصوص في مختلف المجالات سواء الصحية أو التعليمية أو حتى الطرق ونساهم أيضا في التخفيف من الكوارث أو جائحة كورونا، ويكفي أن نقول أن لدينا ألفي موظف يعولون 10 آلاف فرد.

عمولات

يشتكي عدد من عملاء بنك الكريمي من العمولات المتنوعة التي تأخذ عليهم.. ما تعليقكم على ذلك ؟.

فروع بنك الكريمي منتشرة في كل المحافظات وداخل المدن تجد أكثر من فرع و في أمانة العاصمة لدينا فروع في الشوارع الرئيسية وهذه الفروع تجعل هناك سهولة ويسر وتقليل للتكالبف بالنسبة للعملاء وهو ما ينعكس على إدارة السيولة النقدية، حيث أصبحت مكلفة جداً وإذا لم تدار بشكل حصيف فستجني الفشل والخسارة و كبنك لديه مسؤولية الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين والوفاء بإلتزاماته لعملائه..

طبيعة عملائنا أكثرهم من أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والموظفين وذوي الدخل المحدود، وبطبيعة حركة هذه الفئة تختلف عن الشركات الكبيرة والتي ترتبط بالبنك بمجموعة من الخدمات الأخرى مثل التمويلات والاعتمادات والضمانات، بمعنى أن الفئة التي نخدمها أكثر ما تستخدم الحساب فقط للسحب والايداع السريع والذي لا يتجاوز اليوم أو اليومين.

نظام تيمنوس سيقدم أفضل الخدمات للعميل بيسر وسهولة ويركز على الخدمات الحديثة والالكترونية

تمويل الخدمات	التمويل التجاري	تمويل الإناث (تمويل الملكة)
16566	28984	1117
أكثر من 12 مليار ريال	أكثر من 30 مليار ريال	أكثر من 646 مليون ريال

باقـة واسعـة

"من الحلـول والمنتجات المصرفيـة التي تتوافـق
مع روح الشريعـة الإسلاميـة"

تقدم بطلبك الآن
تمويل الأفراد

التمويل المتعدد
تمويل شركات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة
برامج تمويل المشاريع

رواد التطوير العقاري
التطوير والتمويل العقاري

فتح الحسابات البنكية
الحسابات البنكية المختلفة

الإستثمار الأمن
المحافظ الإستثمارية

خدمات بنكية متكاملة
في أي وقت وأي مكان
سبأ أونلاين (الأنترنت البنكي)

الدفع الالكتروني
سداد فواتير وخدمات أخرى
سبأ موبايلي

لرجال المال والأعمال
البطائق الائتمانية الدائنة

لحياة أسهل
بطائق الصراف الآلي

الشراء عبر النت
بطائق الويب سيرفر

إلى أي مكان في العالم
الإعتمادات والضمانات

الانتر برنش
الحوالات الداخلية

لتحويل ارباح ادسنس واليوتيوب
والمواقع والمدونات وغيرها
حوالآت خارجية (السويفت)

تحويل أموال
حوالآت خارجية

وينت وعد للأمة
حوالآت سريعة

لحفظ مدخراتكم
صنادية الحفظ الآمن

إستبدال وبيع وشراء العملات الأمن
بيع وشراء العملات

الخصوصية والتميز
خدمة سيدات الأعمال

حلول خاصة
خدمة كبار العملاء

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقـة وأمـان

www.sababank.com

2022 عام التحول الرقمي

في المصارف والشركات المالية العاملة في البلاد

تعتبر خدمات النقود الالكترونية أفضل الطرق المبتكرة لحل أزمة السيولة التي تعانيها بلادنا في الوقت الراهن، كما أنها تساهم في توفير التكاليف العالية والوقت بالنسبة لمستخدمي المحافظ الالكترونية، بالإضافة إلى أن وسائل الدفع الالكترونية تتميز بسرعة التعامل والتداول والتحويل والاستقبال دون اللجوء إلى البنوك أو شركات الصرافة .. ومع انتشار جائحة كورونا على مستوى العالم فرضت الكثير من دول العالم إغلاقات تامة داخليا وعلى المستوى الخارجي، وكانت وسائل الدفع الالكترونية الحل المناسب والأمثل للتعايش مع الوضع الجديد الذي فرضته الجائحة.

جمعية البنوك اليمنية ومن هذه المنطلقات أعلنت العام الحالي 2022 عاما للتحول الرقمي في القطاع المصرفي والشركات المالية بهدف مساعدة البنوك والشركات والمؤسسات المالية للخروج بنماذج عمل مكتملة وصحيحة في خدمات النقود الإلكترونية وآليات تشغيلها وتقديمها في الأسواق بطريقة سليمة وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى العالمي.

افتتاح البرنامج التدريبي حول استراتيجيات تشغيل خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول

محمود قائد

البرنامج ينطلق من التوجه العام بجعل عام 2022 عاماً للتحول الرقمي في المصارف والشركات المالية العاملة في البلاد

سامي السياغي

مستعدون لتقديم التسهيلات للبنوك والمؤسسات المالية والشركات المشغلة للمحافظ الإلكترونية وشركات الاتصالات والصرافة

نظمت جمعية البنوك اليمنية برنامجا تدريبيا تخصصيا عالي المستوى حول استراتيجيات تشغيل خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول استهدف على مدى خمسة أيام تدريب 53 مشاركا ومشاركة ورفدهم بالمعارف والمهارات حول خدمات النقود الإلكترونية والآليات الخاصة بتشغيل وإطلاق تلك الخدمات في الأسواق.

وفي افتتاح البرنامج التدريبي أكد وكيل البنك المركزي اليمني لقطاع الرقابة على البنوك سامي السياغي أهمية الخدمات الإلكترونية في طريق تحقيق الشمول المالي .

وشدّد على ضرورة تضافر الجهود بين كافة أجهزة الدولة والحكومة والقطاع المصرفي والخاص لنشر الخدمات الإلكترونية على أوسع نطاق وتقديم الحوافز والتشجيع للمواطنين للاشتراك في خدمات النقود الإلكترونية .

ولفت إلى أهمية العمل على إعادة الثقة بالقطاع المصرفي وحوكمة الخدمات وتطوير القوانين واللوائح المتعلقة بهذا القطاع لاستيعاب التطورات العالمية في مجال تشغيل خدمات النقود الإلكترونية.

وحث على نشر الثقافة المصرفية والوعي لدى المستهلك بما يعزز من توسيع استخدام هذه الخدمات والتركيز على المناطق النائية وتمكين المرأة العاملة في هذا الجانب.

وثمن جهود جمعية البنوك اليمنية في نقل الخبرة العملية والمعرفية للقطاعات المالية والمصرفية حول تشغيل خدمات النقود الإلكترونية وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى العالمي.

وأبدى استعداد البنك المركزي اليمني لتقديم كافة التسهيلات اللازمة للبنوك والمؤسسات المالية والشركات المشغلة للمحافظ الإلكترونية وشركات الاتصالات والصرافة بما يسهم في إطلاق خدمات النقود الإلكترونية ونجاح تحقيق الشمول المالي وشمول الخدمات الإلكترونية.

من جهته أشار القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي إلى أن هذا البرنامج التدريبي المتقدم ينطلق من التوجه العام بجعل عام 2022 عاما للتحول الرقمي في المصارف والشركات المالية العاملة في البلاد.

ولفت إلى أن جمعية البنوك اليمنية تسعى الى رفع مستوى الإدراك بالتطورات التكنولوجية السريعة في مجال الخدمات المالية وتوسيع المعرفة بالوسائل المتقدمة لتنفيذ العمليات المالية وفقا لأفضل الممارسات العالمية وبما يوفر الوقت والتكلفة على المتعاملين ويحقق المردود الأفضل للمؤسسات المالية والمصرفية ويساهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في إطار من الالتزام بأحكام القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والمؤكدة على المصالح العليا للوطن.

وثمّن تعاون ودعم البنك المركزي اليمني للجمعية في تنفيذ هذا البرنامج وكافة أنشطة الجمعية والحرص على توفير كل أسباب الاستقرار للنشاط المالي والاقتصادي.

وحث القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية المشاركين على الاستفادة من الفرص المعرفية التي يتيحها لهم البرنامج

التدريبي المتقدم ونقل كل ما سيتلقونه من مهارات في الواقع العملي وبما يخدم المؤسسات التي يمثلونها والمساهمة الايجابية في تحسين مستوى الخدمة التي تقدمها البنوك والشركات المالية وشركات الاتصالات لعملائها الكرام، مشيدا بتفاعل البنوك اليمنية والشركات المشغلة للمحافظ الإلكترونية وشركات الاتصالات والصرافة.

فيما استعرض المدرب الوطني والخبير في مجال النقود الإلكترونية مدرب البرنامج معين العراسي المحاور الرئيسية المتضمنة أهم المتطلبات والتقنيات المستخدمة في خدمات النقود الإلكترونية ومقارنة بين خدمات النقود الإلكترونية وخدمات الموبايل المصرفي ونماذج الأعمال الخاصة بخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول وكذا خطة مشروع خدمات النقود الإلكترونية في الشركات المشغلة للنظام ومراحل تشغيل خدمات النقود الإلكترونية في البنوك والشركات المشغلة للنظام وآليات إصدار وشراء ومطابقة خدمات النقود الالكترونية.

وأشار إلى أنه تم تصميم البرنامج لمساعدة البنوك وشركات المؤسسات المالية للخروج بنماذج عمل مكتملة وصحيحة في خدمات النقود الإلكترونية وآليات تشغيلها وتقديمها في الأسواق بطريقة سليمة.

حضر افتتاح البرنامج التدريبي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وليد المعافا، ومدير عام نظم المدفوعات بالبنك المركزي اليمني، يحيى الخطيب، ومدير معهد الدراسات المصرفية، عبد الغني السماوي، ومدير شركة كوالتي كونكت خالد المسني ومدير واي كاش عبدالباسط الشرفي ومدير سبأ كاش عبدالرحمن اليماني ومدير شركة تمكين نجيب الذيب وعدد من مدراء البنوك والشركات المالية.

في إطار نشر التوعية بأهمية تشغيل خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول والتحديات الماثلة أمام التوسع فيها، والحلول الممكنة لنشر هذه الثقافة في أوساط المجتمع التقت (المصارف) بعدد من المشاركين في البرنامج التدريبي من البنوك والشركات المشغلة للنقود الالكترونية، وكذا شركات الاتصالات وخرجت بالمحصلة التالية..

مشاركون في البرنامج التدريبي لـ(المصارف):

ضعف الوعي بالخدمات الالكترونية أبرز التحديات الماثلة أمام التوسع في خدمات النقود الالكترونية

إشراق الحيدري

الفرص متاحة وبشكل عالي المستوى نحو تحقيق الهدف بالانتقال إلى الخدمات الالكترونية

في البداية التقت المجلة بالأستاذة/ إشراق علي الحيدري، مدير الإشراف على نظم المدفوعات في البنك المركزي اليمني، التي أكدت أن مشاكل السيولة وتحول نسبة كبيرة من النقد الورقي الى نقد تالف وصعوبة استبدال العملة الحالية بعملة جديدة من حيث الطباعة وتكاليفها جعلت الحاجة ملحة نحو التوجه الى الخدمات الالكترونية ومنها النقد الالكتروني كبديل للنقد الورقي، بالإضافة الى الانتشار الكبير لمفهوم الـ CBDC عالميًا وتوجه العديد من الدول ذات الشأن والكيان الاقتصادي الكبير مؤخراً الى تبنيها؛ وهذا يرجع الى الانتشار العالمي لتقنية الـ Bitcoin كعملة الكترونية؛ مما أدى الى زيادة الوعي بطبيعة وخصائص العملات الالكترونية؛ واستغلالاً لهذا الوعي العالمي ناهيك عن احتياجات الوضع النقدي والاقتصادي الذي تمر به اليمن من بداية الحرب، و توجه البنك المركزي نحو خلق العديد من الفرص التي تدفع القطاع المالي إلى التوجه نحو الخدمات الالكترونية من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة عن هذا الجانب ووضع أنظمة وإصدار قرارات ومنشورات متنوعة ومختلفة تتناسب مع توجهات واحتياجات البنوك والعاملين في القطاع المالي والراغبين في الاستثمار في هذا القطاع؛ مما يخلق مرونة عالية توائم كل الظروف، وهذا كله فقط لتعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم ونشر مفهوم الخدمات الالكترونية بشكل عام والنقود الالكترونية بشكل خاص.

وقالت إنه ونتيجة لهذا الدور من البنك المركزي فإن الفرص متاحة وبشكلٍ عالٍ نحو تحقيق الهدف بالانتقال إلى الخدمات الالكترونية وحل أغلب المشاكل التي يواجهها القطاع المالي والنقدي.

وبينت الأستاذة/ إشراق أن البرنامج المنفذ من قبل جمعية البنوك عن (استراتيجيات تشغيل خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول) يعتبر خطوة إيجابية جداً وفي وقتها، حيث وأنها تتوائم مع توجهات البنك المركزي بتوجيه

القطاع المالي للنقود الالكترونية والخدمات الالكترونية بشكلٍ عام.

وأوضحت أن البرنامج التدريبي كان عالي المستوى من حيث المحتوى والتنظيم، والجهد المبذول فيه ملموس، سواء من قبل طاقم فريق جمعية البنوك برئاسة الأستاذ/ محمود قائد، ومن حيث المادة التدريبية التي ألمت بكافة الجوانب المتعلقة بتقديم خدمة نقد الكتروني متميزة وفعالة، أو من جهة المدرب الأستاذ/ معين العراسي والذي لديه خبرة طويلة في هذا المجال كونه من أوائل العاملين والمنفذين لنشاط خدمات النقود الالكترونية في القطاع المصرفي.

واقترحت الأستاذة/ إشراق أن تتواكب البرامج والورش المستقبلية التي ستتبناها جمعية البنوك مع توجهات البنك المركزي نحو الخدمات الالكترونية بشكل عام، وبحيث تعمل على زيادة الوعي وثقافة الخدمات الالكترونية، والمتمثلة في مفهوم البنك الالكتروني وطبيعة أنشطة خدماته وآلية تنفيذها، وهذا قد يكون من خلال عمل إسقاط أو استعراض لتجارب عالمية ذات بيئة مماثلة عن هذا المجال بالإضافة إلى إمكانية تنفيذ دراسات عن نسب نجاح أو فشل مفهوم البنك الالكتروني والتحديات والفرص لذلك، وكذا دورات تدريبية في كيفية التسويق والترويج للخدمات الالكترونية.

من جهتها تحدثت الأستاذة/ لينا الارياني- مدير الامتثال في بنك اليمن والكويت، عن النقود الالكترونية، مؤكدة أن التحول الرقمي ليس معالجة تكنولوجية، أو خطة عمل أساسية، أو حدثا عابرا، أو استراتيجية واحدة تناسب الجميع. بل إنه بالأحرى عملية تعلم اجتماعية تستمر مع الزمن، ويشارك فيها مختلف المعنيين، والهدف النهائي من هذه العملية هو الاستفادة من الثورة الرقمية العالمية لتلبية أولويات اجتماعية واقتصادية محددة خاصة بكل بلد، وإنها سباق طويل المدى، وليست عدوا لمسافة قصيرة، فهي عملية مدفوعة برؤية وقيادة وابتكار وتعلم وشراكات بين الحكومات وأنشطة أعمال ومجتمع مدني.

وأوضحت أن هناك تحديات رئيسة تواجه الثورة الرقمية مثل التكنولوجيات الرقمية شديدة الارتباط بعضها ببعض وتشكل منظومة ديناميكية تشمل: البنية الأساسية للاتصالات، البرامج الرقمية، مهارات الاقتصاد الرقمي،

لينا الإرياني

التكنولوجيات الرقمية شديدة الارتباط بعضها البعض وتشكل منظومة ديناميكية متكاملة

الخدمات المحلية لتكنولوجيا المعلومات وصناعة المحتوى، التحول الثوري في الخدمة لجميع القطاعات، السياسات المنظمة للفضاء الإلكتروني، وقيادة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمؤسسات المنظمة لها، وتعظيم المنافع الرقمية يتطلب ترسيخ المنظومة الرقمية والاستفادة من تكاملها على المستوى الوطني والمحلي وأيضا على مستوى القطاعات.

كما يحتاج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى قيادات وإمكانيات مؤسسية كي يتمكن من تخطيط استراتيجيات التحول الرقمي وتطبيقها، وتزداد أهمية هذه الإمكانيات باضطراد للخروج برؤية مشتركة، وحشد الالتزام على المدى الطويل، ودمج فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستثمارات في استراتيجيات التنمية، وتحقيق التوافق بين

الفرزعي

الظروف الحالية التي تمر بها البلد فرصة جيدة وضرورية للجهات المختصة لإصدار النقد الالكتروني وتحقيق الشمول المالي

السياسات التكميلية المتعلقة بالمنافسة والمهارات، والسعي إلى بناء شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك فإن التحول الرقمي يحتاج إلى استثمارات كبيرة في القدرات التنظيمية، وابتكار العمليات والوعي المؤسسي، و تشير أفضل الممارسات إلى أن كل ريال يستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ينبغي أن يقابله استثمار أربعة أو خمسة ريالات في تحسين العملية، والتدريب، وإدارة التغيير... إلخ؛ لذلك فإن أكثر الأساليب فعالية تتمثل في وضع تصور شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستثمارات التكميلية؛ وحشد الطلب على الإدارة الرشيدة وتحسين الخدمات، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من جانبها أكدت الأستاذة/ جيهان المسني، إحدى المشاركات في البرنامج التدريبي عن بنك التضامن، أن الخدمات الإلكترونية والنقد الإلكتروني جاءت كانعكاس للتطور التكنولوجي الذي شهده العالم مؤخرا والذي انعكس على تطور الخدمات في مختلف مناحي الحياة، ومنها قطاع المصارف والبنوك، الذي استفاد من تكنولوجيا المعلومات وتسخيرها لتقديم الخدمات والمنتجات كل في مجاله وخاصة في بلادنا والتي تعاني من شحة السيولة؛ فإن

جيهان المسني

الخدمات الإلكترونية جاءت كانعكاس للتطور التكنولوجي الذي شهده العالم مؤخراً

سامي الويسي

النقص الحاصل في السيولة النقدية يدفعنا للجوء الى الخدمات الإلكترونية

التحول نحو النقد الالكتروني سيكون جزءا من الحل كما لا ننسى أن جائحة كورونا، التي اجتاحت العالم خلال العام الماضي، وتم الإغلاق بين الدول، وتمت عملية الحضر ازدهرت خلالها التجارة الالكترونية عبر التعامل بالنقود الالكترونية، التي كانت إحدى الحلول لمنع تفشي الوباء.

كما أن التعامل بالنقد الالكتروني يعتبر أحد مضامين الشمول المالي، الذي يهدف الى الوصول إلى الجمهور في كل أنحاء البلاد وتلبية احتياجاتهم المالية دون أن يكون لديهم حسابات، لكن هناك العديد من التحديات التي واجهت هذا النوع من الخدمات أبرزها:

١- ثقافة المجتمع؛ حيث وأغلبية الجمهور بعقلية رافضة لاستخدام نقد الكتروني.

٢- البنية التحتية للوطن في ظل الوضع الراهن .

٣- ظهور مناطق مرتفعة السيولة ومناطق منخفضه السيولة.

وفيما يتعلق بالبرنامج التدريبي أوضحت أنه كان ممتاز جدا من حيث المادة العلمية، التي احتوت على معلومات كافية عن النقد الالكتروني، وكذلك الخبرة العالية للمدرب الذي استطاع أن يوصل المعلومة بكل سهولة، وتنوعت المادة بين الجانب العملي والنظري والكثير من الأنشطة المساعدة.

ونتمنى أن تستمر جمعية البنوك بتبني برامج مشابهة لكل جديد، سواء على مستوى الخدمات أو الإجراءات أو السياسات ومنشورات البنك المركزي .

وكذا برامج تدريبية وورش عمل توضح المهارات والجدارات المستقبلية للبنوك في ظل الخدمات الإلكترونية.

الأستاذ/ سامي شرف الويسي، موظف المخاطر في البنك الأهلي اليمني،

عمر جوهر

الخدمات الإلكترونية تسهم في ربط القطاعات الحكومية أو الخاصة ببعضها بحيث يمكن إنجاز الأعمال المشتركة بمرونة وانسجام عالٍ

قال إن الانتقال الى الخدمات الإلكترونية هو مواكبة للعصر خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية الراهنة، فهي تمثل فرصة ملائمة للانتقال إلى هذا المجال الجديد، كما أن النقص الحاصل في السيولة النقدية يدفعنا إلى اللجوء إلى هذا الخيار المثالي والمجرب في عدة دول، بعضها شهد وعاش التجربة التي نعيشها منذ عدة سنوات، فالصومال على سبيل المثال بدأت منذ فترة في تطبيق الخدمات الإلكترونية، وكذا دول كثيرة افريقية مقاربة لوضعنا الاقتصادي الصعب،

عبدالاله المجهلي

نقترح توحيد جميع الخدمات بين البنوك والشركات المالية بحيث يستطيع أي عميل الوصول إلى خدمات الجهات الأخرى واستخدامها

لكن تبقى تحديات كثيرة تقف عائقا أمام انتشار خدمات النقود الالكترونية، أهمها نشر ثقافة الخدمات الإلكترونية، الذي يمثل أكبر تحدٍ حيث أن غالبية اليمنيين يجهلون هذه الخدمة، وكما قال المثل: الإنسان عدو ما يجهل، لذا سيتوجب علينا بذل جهدٍ كبيرٍ في إقناع العامة من الناس لقبول هذا التوجه والاقتناع به والبدء في استخدامه؛ لما فيه من تسهيل لأعمال الناس، سواء كانوا من التجار أو حتى من عامة الشعب، وفي اعتقادي إن إقامة مثل هذه البرامج مفيدة جدا؛ فالبرنامج

عبدالفتاح رببد

مزايا خدمة النقود الالكترونية تتمثل في توفير الوقت والتكاليف العالية

الخاص باستراتيجيات النقود الالكترونية وضح نقاطا كثيرة كنت أجهلها، وما كنت لأقتنع بها لو كنت سمعتها من شخص غير مطلع عليها بشكل مفصل، لكن أن تسمع من شخص خبير يوضح لنا أدق التفاصيل ويظهر لنا المميزات العديدة لهذه الخدمة؛ فذلك يمثل فرصة رائعة سعدت بها، وكنت سأندم لو لم أكن من ضمن المتدربين؛ لما حصلت عليه من معلومات قيمة جدا.

وأقترح أن يتم عمل ورش عمل أخرى لشرح هذه الخدمة لأكبر قطاع من العاملين في قطاع المصارف أولا. وأيضا للصحفيين والإعلاميين، وكذلك مشاهير اليوتيوب المؤثرين لأنهم سيساهمون في توعية الناس وإيضاح إيجابيات هذه الخدمة الإلكترونية لأكبر قطاع من الناس في جميع أنحاء الوطن.

وفي السياق نفسه يرى الأستاذ/ عبدالفتاح مبخوت أحمد رببد، رئيس قسم التفتيش وتدقيق الفروع في بنك اليمن والكويت، إنه وفي ظل التطورات التكنولوجية وكذا تطور

عبدالرحمن صبري

أكبر تحديات الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية تتمثل في الافتقار إلى استراتيجية واضحة وإرادة للتغيير

الخدمات المصرفية على المستوى العالمي والإقليمي والدولي؛ فإنه يتوجب على البنوك الاستفادة من تلك التطورات، التي تخدم المجتمع والقطاع المصرفي. وبين ربيد أن هناك العديد من المزايا لخدمة النقود الالكترونية منها تطور الخدمات المصرفية الالكترونية وتوفير التكاليف العالية، وتوفير الوقت.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تقف عائقا أمام انتشار خدمات النقود الالكترونية يركز ربيد على ضعف وعي المجتمع بالخدمات الالكترونية، وكذا انخفاض الثقافة المصرفية لدى المجتمع وغياب الدورة المالية في القطاع المصرفي في ظل الأوضاع الراهنة، وكذا غياب دور البنك المركزي في إصدار النقود الإلكترونية.

من جانب آخر أكد الأستاذ/ عبد الرحمن صبري، المسؤول المالي لخدمة النقود الالكترونية في شركة M T N أن الشركات تتعرض لضغط كبير من السوق لتقديم الخدمات المادية لعملائها بسرعة وبجودة عالية نتيجة لذلك، ومن المرجح أن يتم التركيز بشكل أكبر على الأدوات والطرق التشغيلية والتقنيات السليمة للتطوير في الأداء بدلاً من الاهتمام فقط بالعائد

علي فرج

لابد من شراكات حقيقية بين القطاع المصرفي وشركات الاتصالات لاستهداف أكبر شريحة في المجتمع وبأقل التكاليف

الذي ستجلبه هذه الخدمات، وبالتالي تم التوجه من قبل الشركات والمهتمين بتقديم هذه الخدمات إلى تحسينات في الأداء لعملائهم وشركاتهم عن طريق الانتقال والتحول إلى الخدمات الإلكترونية، التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات سريعة في الخطوات التنظيمية ودورة حياة المنتج أو الخدمة والعمليات التجارية التي تصاحبها محاذاة داخلية واستعداد للعمل وفق خطط مسبقة، وبالتالي خلق بيئة جديدة تتعلق بتقديم الخدمات للعملاء بشكل سريع وآمن وتسهيل حصولهم على هذه الخدمات عبر قنوات رقمية تعتمد على التكنولوجيا كضرورة لمواكبة التطور العالمي والمنافسة لتحقيق أعلى مؤشرات النجاح بالنسبة لمقدم الخدمة والأطراف المشاركة، وأيضا المحور الأساسي المتمثل في ثقة مستخدميها.

وأوضح صبري أن التحول الرقمي والإلكتروني لابد أن يتضمن تحسين في العمليات وجعل سير العمل أسرع وأسهل وأكثر كفاءة لأنه بدلاً من قضاء ساعات في معالجة الأعمال، يمكنك إنشاء تدفقات عمل إلكترونية تزيد من

أسماء الطبيب

إنتشار الهواتف النقالة واستخدامها من قبل المجتمع بالشكل الكبير سيساهم في نشر خدمات النقد الالكتروني

الكفاءة وتسمح للموظفين بالتركيز على الأنشطة الأخرى.

وفيما يتعلق بالتحديات أوضح صبري أن أكبر تحديات الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية التي تواجهها المنظمات تتمثل في الافتقار إلى استراتيجية واضحة وإرادة للتغيير، البرمجيات والأنظمة المعقدة والتكنولوجيا ذات الكلفة العالية إلى حد ما، القيادة لتبني أدوات وعمليات جديدة بالإضافة إلى فريق عمل متخصص ذي كفاءة مهنية عالية، التطور المستمر لاحتياجات العملاء، الافتقار إلى استراتيجية التحول الإلكتروني، الافتقار إلى مهارات تقنية المعلومات المناسبة، وفيما يتعلق برؤيته للبرنامج قال بأنه ممتاز جدا وطالب بأن تكون هناك برامج وورش عمل في كيفية بناء وتعزيز الثقة بين العميل ومقدم الخدمة، وكذا دورات متعلقة ومتخصصة للماليين والمحاسبين والمراجعين فيما يتعلق بالقيود المحاسبية للنقود الإلكترونية حسب المعايير. بالإضافة إلى دورات إدارية متخصصة في كيفية التخطيط للمشاريع Project Management (Professional (PMP.

فيما يرى الأستاذ عبد الرحمن المجهلي، من بنك التضامن، بأنه من الضرورة توحيد الجهود من قبل شركات الخدمات المالية والبنوك وشركات الاتصالات وفي المقدمة الحكومة ممثلة في البنك المركزي؛ لعمل حملة إعلانية مكثفة للتعريف بالخدمات الإلكترونية وميزات استخدام النقود الإلكترونية في جميع القنوات المسموعة والمرئية وقنوات التواصل الاجتماعي، وكذلك ضرورة الانتشار والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء باختلاف أنواعهم، حتى يستطيع العملاء استخدام الدفع بالنقد الإلكتروني عند جميع الجهات التي يتعاملون معها في حياتهم اليومية بدءا من وسائل النقل وانتهاء بمحطات الوقود، إضافة إلى تخفيض السعر عند شراء العميل باستخدام النقد الإلكتروني، وزيادة السعر عند الشراء بالكاش، وهذا سيجعل العميل يسعى للتعامل بالدفع الإلكتروني بدلا من

الكاش.. وكذلك السماح باستبدال النقد الإلكتروني إلى كاش في أي وقت يريده العميل.

وحول الاستفادة من البرنامج التدريبي، أكد المجهلي أنه ممتاز جدا وأوصى بعمل المزيد من هذه البرامج النوعية، حيث وأننا أخذنا خلاصة تجارب.

وفيما يتعلق بالمقترحات، يرى المجهلي توحيد جميع الخدمات بين البنوك والشركات المالية، بحيث يستطيع أي عميل الوصول إلى خدمات الجهات الأخرى واستخدامها بشكلٍ موحدٍ مقابل عمولات مخفضة.

إلى ذلك يقول عمر جوهر، من شركة سبأ فون للاتصالات: لقد أصبح التحول الى الخدمات الإلكترونية من الضروريات بالنسبة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، والخدمات الالكترونية لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخلياً بشكل رئيسي وخارجياً وأيضا من خلال تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع، كما أن الخدمات الإلكترونية تسهم في ربط القطاعات الحكومية أو الخاصة ببعضها بحيث يمكن إنجاز الأعمال المشتركة بمرونة وانسجام عالٍ، وقد أصبحت الضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتحول جميع القطاعات الى الخدمات الالكترونية، ويعود ذلك وبشكلٍ أساسي إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة، سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كانت تخص الأفراد؛ لذلك هناك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع على المؤسسات والهيئات والشركات لتحسين خدماتها وإتاحتها على كافة القنوات الرقمية والإلكترونية، كما أن الفرص كبيرة ومازالت السوق خصبة يمكن أن يجذب كثير من المستثمرين في هذا المجال وظروف البلد مهيأة لانتشار الخدمة الالكترونية في ظل الظروف السياسية وتبعات الحرب.

وبيّن أن أكبر تحدٍ سوف يوجه التحول الالكتروني هو الثقافة والفهم لدى المواطن؛ لذلك نحتاج إلى نشر الثقافة الالكترونية وتشجيع المواطن على تجربة هذه الخدمة، كذلك نحتاج الى دعم كامل من الحكومة بالتوجه الى الخدمات الإلكترونية ابتداء من تسهيلات للمستثمرين في هذا المجال ثم التوجه الى دفع مستحقات الموظفين عبر النقد الالكترونية وتوعية إعلامية تتبناها الحكومة.

وتمنى من القطاع المصرفي تطوير خدماته بشكل أسرع ليواكب العصر التكنولوجي الجديد عن طريق مشاركته في مؤتمرات وورش عمل مع بنوك عالمية، ونقل هذه الخبرات والمعلومات الى الداخل من خلال دورات وبرامج ورش عمل يتبناها القطاع المصرفي.

من جانبه قال الأستاذ/ جلال البكسي، مشرف أنظمة ريال موبايل في شركة يمن موبايل، إننا في شركة يمن موبايل ننظر إلى أن الانتقال إلى الخدمات الالكترونية والنقد الالكتروني أصبح ضرورة لمواكبة الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والتطبيقات الهاتفية، لتسهيل التعامل البنكي والنقدي، لاسيما في ظل وجود فرص كبيرة في أوساط المجتمع اليمني من أهمها وجود شبكات الاتصالات تغطي جميع مناطق الجمهورية بما فيها المدن والقرى والمناطق النائية، بالإضافة الى سهولة استخدام خدمات النقد الالكتروني بجميع الطرق المتاحة مثل المجيب الصوتي وتقنية USSD والرسائل النصية، والأهم من ذلك استخدام التطبيقات نظرا لانتشار تطبيقات المصارف والمحافظ الالكترونية وتطبيقات التحصيل وتطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة، بالإضافة الى انتشار الصرافات الآلية ووكلاء شركات الاتصالات في جميع مناطق البلاد، مما يجعل خيارات التعامل بالنقد الالكتروني ممكنا في أي وسيلة من الوسائل السابقة والمتاحة لدى المستخدم.

موضحاً بأن أهم التحديات لإعاقة انتشار النقد الالكتروني بين أوساط المجتمع اليمني تتمثل في نقص الوعي والثقافة بالنقد الإلكتروني وطريقة استخدامه، وعدم وجود منصة موحدة للنقد الالكتروني تكون محل ثقة كافة شرائح المجتمع لمختلف مشتركي شركات الاتصالات وعملاء البنوك اليمنية، بالإضافة الى صعوبة التسجيل في حسابات النقد الالكتروني بسبب الإجراءات المتبعة لفتح

جلال البكسي

عدم وجود منصة موحدة للنقد الالكتروني يعد من أهم التحديات أمام النقد الالكتروني

عمار الزبيري

هناك توجه حكومي نحو التعامل بالنقد الالكتروني

زيد المركعي

توعية المجتمع بأهمية النقود الالكترونية وما تقدمها من خدمات تشكل التحدي الأكبر لدى شركات المحافظ الالكترونية

الحسابات البنكية.

وفيما يتعلق بالبرنامج التدريبي «استراتيجيات تشغيل خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول» قال إنه من البرامج المتميزة التي قدمت رؤية وطنية شاملة عن خدمات النقد الالكتروني والاستفادة من التجارب الموجودة لمختلف الأطراف المعنية بالنقد الالكتروني تقنيا وماليا، حيث كانت إدارة البرنامج ناجحة بقيادة الأستاذ معين العراسي لإيصال مفاهيم واستراتيجيات تشغيل خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول إلى المشاركين , وإثراء النقاشات من المعنيين في البنوك والقطاع المصرفي وشركات الاتصالات والوكلاء والمزودين لتقديم عصارة التجارب في سوق النقد الالكتروني ليتم بلورتها إلى رؤية وطنية موحدة , دعما للتحول الى خدمات النقد الالكتروني وبما يخدم الوطن والمواطن .

وقال نتمنى استمرار مثل هذه البرامج للنهوض بالعمل في جانب النقود الالكترونية والوصول به الى مراحل متقدمة أسوة ببقية دول العالم.

وحول ذات الموضوع، قال الأستاذ/ أسامة القرشي، مدير إدارة النقود الالكترونية في مصرف البحرين الشامل، جاءت الخدمات الإلكترونية مجاراة مع تطورات ومتطلبات الحياة العصرية، ومتطلبات الحياة من سرعة ومرونة وفاعلية في الأداء في الخدمات المصرفي، حيث أن العالم يسير بشكل متسارع في استخدام التكنولوجيا المالية وأصبحت النقود الالكترونية من أهم الخدمات المقدمة للعملاء، التي تضيف ثقافة جديدة في مجال الخدمات الالكترونية وتعد بديلا عن النقود الحقيقية حيث تمكن مستخدميها

أسامة القرشي

النقود الالكترونية وسيلة تسهل العمليات النقدية والخدمات المدفوعة بأنواعها عبر الهاتف المحمول

من الحصول على النقود دون مخاطرة حملها من مكان الى آخر.

موضحاً أن النقود الالكترونية وسيلة تسهل العمليات النقدية والخدمات المدفوعة بأنواعها عبر الهاتف المحمول، التي تتيح لأي شخص يحمل هاتفا محمولا ذي أهلية في استخدام الخدمة بكل سهولة ووصول الخدمات المصرفية الى أكبر شريحة مجتمعية، وبالأخص ذوي الدخل المحدود، وتغطية جميع المناطق في الريف والحضر.

وفيما يتعلق بالبرنامج التدريبي قال بأنه رائع جدا وفي نفس الوقت مهم من أجل التوعية الثقافية بمفهوم الشمول المالي، ويحتاج من الجميع النهوض بمستوى المعرفة وتعزيز الثقة لدى الجميع، مطالبا الجمعية بعقد ورش عمل مستمرة لمناقشة تطبيق الهوية الرقمية والعناية الواجبة للعملاء الكترونيا، وكذلك التعرف على أهم التجارب الإقليمية والدولية والدروس المستفادة.

ويرى الأستاذ/ علي علي فرج، من بنك سبأ، أن الخدمات المصرفية الإلكترونية ظهرت كنتيجة لإرساء أسس تطبيق الإدارة الإلكترونية في المجال المصرفي، ورغم التوسع الواضح في اعتمادها والعمل بها كضرورة حتمية تفرضها المستجدات الوطنية، إلا أن تطبيقها لم يكن مثاليا وفق المستوى الذي كان متوقعا حدوثه، بعد التخلي عن الخدمات المصرفية التقليدية، مما أنتج بعض المخاطر التي تتضح بانعدام وجود نظام قانوني، سواء على مستوى إثبات وحجية الخدمات المصرفية الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني، أو على مستوى حماية سرية هذه الخدمات وضمان عدم التعرض لمختلف الجرائم الإلكترونية وخاصة جرائم تبييض الأموال. لهذا أصبح التحدي ليس في تحقيق أكبر أرباح من الخدمات المصرفية ، وإنما التي فرضت تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية، وكذا المخاطر التي تعترض عملية التطبيق، من خلال بيان التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية عند التحول نحو الخدمات الإلكترونية التي أصبحت تشكل اليوم تحديا كبيرا، فهناك جملة من التحديات التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الالكترونية وتؤدي إلى انعدام الثقة بها ، وتحول دون نجاحها أو تجسيدها منها : الأمن المعلوماتي والجرائم الالكترونية وغيرها ، مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة، كذلك الأوضاع التي مرت بها بلادنا خلال السنوات السابقة وانعدام الثقة لدى عملاء القطاع المصرفي الذي بدورها ساهمت وبشكل كبير في نشر ثقافة التخوف من التعامل مع البنوك وخاصة الجانب الالكتروني، ومن التحديات أيضا عدم وجود شراكات وتعاون بين مقدمي الخدمات الإلكترونية كون كل مقدم للخدمة ينظر لمصلحته دون النظر الى المصلحة العامة، كذلك عدم وجود مقسم وطني شامل مبني على أسس لبيانات صحيحة وآمنة.

وطالب فرج من الجميع تبني التوعية المجتمعية من جميع الأطراف ذات المصالح المشتركة؛ بما يسهم في خلق وعي مجتمعي بهذه الخدمات، وإيجاد شراكات تعاون حقيقية للوصول الى الحالة المثلى في هذا الجانب، وإيجاد شراكات بين القطاع المصرفي وشركات الاتصالات؛ لاستهداف أكبر شريحة في المجتمع وبأقل التكاليف.

من جانبه أكد الأستاذ/ عبدالله الفرزعي، مدير الامتثال في البنك التجاري اليمني، أن الظروف الحالية التي تمر بها البلد في ظل انعدام السيولة وتلف العملات الورقية، التي أصبحت غير صالحة للاستخدام وغير صحية خاصة فئة الـ100 والـ200 والـ250 ريالا، واستنادا الى حاجة الناس الشديدة الى توفير العملة بجميع فئاتها فإنها تعتبر فرصة جيدة وضرورية للجهات المختصة لإصدار النقد الالكتروني وتحقيق الشمول المالي.

وطالب الفرزعي الجهات ذات العلاقة وخاصة جمعية البنوك الى ضرورة تبني ورش عمل قادمة تتحدث عن مقارنات بين الخدمات والمنتجات المقدمة في البنوك الخارجية مع الخدمات والمنتجات المقدمة في البنوك اليمنية.

الأستاذة أسماء الطبيب، مختص أول التدريب في شركة المحفظة الوطنية» ون كاش» تؤكد أنه من المعروف أن خدمات النقد الالكتروني تسهل الكثير من الأمور لمستخدميها وتوفر الجهد والوقت وتكاليف مالية كثيرة، وترى أن الوضع الحالي للمجتمع اليمني سيساهم وجود هذه الخدمات في التخفيف عن أفراد المجتمع الكثير من الأمور التي سببتها الحرب منها شحة السيولة والتعامل بالنقد التالف وتكاليف التعامل بالنقد التالف، بالإضافة الى وجود خدمات مثل تسديد الفواتير وتحويل الأموال عبر خدمات النقد الالكتروني؛ حيث سيوفر عليهم تكاليف المواصلات في ظل أزمات المشتقات النفطية، هذه الأسباب وغيرها تتيح فرصة كبيرة للانتقال الى استخدام النقد الالكتروني، بالإضافة الى أن أغلبية أفراد المجتمع يستخدمون الهواتف النقالة، وهي العامل الأساسي لانتشار هذه الخدمة، كما أن التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك والشركات المالية في الوضع الحالي للبلاد يساعد في الانتقال لاستخدام خدمة النقد الالكتروني.

وبيّنت الطبيب أن هناك تحديات ستواجه هذا الانتقال منها إعادة ثقة المجتمع في البنوك والشركات المالية، التي فقدها خلال فترة الحرب.

كما أن التحدي الآخر وهو الأهم فيتمثل في توعية المجتمع وتعريفه بخدمات النقد الالكتروني وبالفائدة التي ستعود عليه من خلال استخدامه لهذه الخدمات.

فيما يرى الأستاذ/ زيد المركعي، رئيس تطوير الأعمال في شركة وي كاش، أن هناك العديد من الفرص التي قد تسهم وبشكلٍ فعالٍ في نشر استخدامات الخدمات النقدية الالكترونية، والتحول الرقمي وصولا الى تحقيق الشمول المالي، ومن أهم تلك الفرص التوجه الكبير والجاد من قبل الدولة ممثلة في البنك المركزي اليمني الذي قام بإصدار العديد من القوانين والمنشورات المنظمة لعمليات النقود الالكترونية منذ العام 2006م عبر البنوك والشركات المالية وشركات المحمول، بالإضافة الى ما سبق هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تستغل في نشر استخدامات النقود الالكترونية ومنها انتشار استخدام الهاتف المحمول ونقص السيولة النقدية، وكذا توعية المجتمع بأهمية النقود الالكترونية وما تقدمها من خدمات تشكل التحدي الأكبر لدى شركات المحافظ الالكترونية، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الناس (القرى والمناطق البعيدة) وتمكينهم من استخدام تلك الخدمات، ونحن نؤمن بأن نجاح تحقيق الشمول المالي في مختلف مستويات المجتمع سيساعد وبشكل كبير على توفير العديد الفرص والحد من الفقر وتيسير العمليات المالية المختلفة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

مؤكدا أن البرنامج كان رائعاً وحقق أهدافه من خلال المادة التي تم عرضها والأداء العالي للمدرب والمداخلات والنقاشات والمشاركات الخارجية التي تمت حيث رفعت الوعي لدينا كمشاركين حول استراتيجيات التحول نحو الخدمات النقدية الالكترونية، كما أن التنوع في الجهات المشاركة خلق قيمة عالية من تبادل الخبرات بين المشاركين.

أما الأستاذ/ عمار الزبيري، من البنك اليمني للإنشاء والتعمير، فقد أكد أن التوجه نحو النقد الالكتروني أصبح حاجة ملحة بالنسبة لنا في اليمن نتيجة انعدام السيولة في البلد، بالإضافة الى جائحة كورنا، التي فرضت من خلالها الكثير من القيود على الحركة والتسوق؛ فازدهرت التجارة الالكترونية، التي تتم عبر النت أو عبر الموبايل، كما أن هناك توجه حكومي نحو التعامل بالنقد الالكتروني فكل هذه الأسباب كافية للتوجه نحو النقد الالكتروني، الذي سيخفف على الدولة الكثير من حيث طباعة أوراق البنكنوت، التي تستنفذ مبالغ كبيرة من قبل الدولة، كما أن الكثير من الدول شبيهة للحالة اليمنية، مثل الصومال، نجحت بشكلٍ كبيرٍ في استخدام النقود الالكترونية؛ فنحن فقط بحاجة الى تبني حملة توعوية كبيرة تتبناها جميع الأطراف ذات العلاقة للوصول الى وعي مجتمعي يساهم في استيعاب مفاهيم النقد الاليكتروني.

الأستاذة/ أماني سعيد، من بنك اليمن الدولي، تقول بأن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم انعكس على كل مناحي الحياة وخاصة القطاع المصرفي الذي شهد مؤخرا إصدار العديد من العملات الرقمية، التي يتوجب على البنوك مجاراة هذا التطور؛ فالنقود الالكترونية أصبحت سمة العصر، وما يزيد من أهمية استخدام النقود الالكترونية في بلادنا هي شحة السيولة التي يعاني منها القطاع المصرفي، فتكريس ثقافة استخدام النقود الإلكترونية في أوساط المجتمع؛ ستساهم في الحد من استخدام النقد، وهو جزء من حل مشكلة السيولة التي يعاني منه القطاع المصرفي؛ فالمسألة تتعلق بوعي المجتمع الذي بحاجة الى توعية مستمرة عبر القنوات المختلفة، ويجب أن تساهم الجهات ذات العلاقة، وعلى رأسها الحكومة في غرس مفاهيم التعامل بالنقد الالكتروني حتى نستطيع الوصول الى الغاية المنشودة.

أماني سعيد

التعامل بالنقود الإلكترونية جزء من حل مشكلة السيولة التي يعاني منها القطاع المصرفي

في ختام فعاليات البرنامج التدريبي

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية

نعلن موافقة المعهد العالي للتحول الرقمي في جنوب أفريقيا على تقديم منح دراسية مجانية للمشاركين في البرنامج التدريبي

اختتمت فعاليات البرنامج التدريبي التخصصي عالي المستوى حول تشغيل خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول الذي نظمته جمعية البنوك اليمنية بإشراف البنك المركزي اليمني.

شهد حفل الاختتام الإعلان عن إقامة علاقات تعاون مشترك بين جمعية البنوك اليمنية والمعهد العالي للتحول الرقمي في جنوب أفريقيا.

وأوضح القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي أن هذه العلاقات التي تم تأسيسها والإعلان عنها من شأنها توفير نافذة هامة للمؤسسات المالية في بلادنا تمكنها من متابعة تطورات التحول الرقمي على المستوى العالمي وتوفر الدعم العلمي والمعرفي لأنشطة الجمعية الرامية إلى رفع مستوى الإدراك بأهمية التحول الرقمي وتطوير الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي.

ولفت إلى أن المداخلات والعروض المرئية التي قدمها خبراء المعهد العالي للتحول الرقمي في جنوب أفريقيا كان لها أهمية استثنائية من حيث المعلومات الحديثة والخبرة الواسعة المتوفرة لديهم عن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

وأكد أن المعهد وافق على تقديم منح دراسية للمشاركين في البرنامج التدريبي الذين يمثلون البنوك اليمنية والشركات المشغلة للمحافظ الإلكترونية وشركات الاتصالات والصرافة.

كما أكد رئيس جمعية البنوك اليمنية توفر مقومات النجاح الأساسية لعملية التحول الرقمي في القطاع المالي التي يتوجب على قيادات النشاط المالي والمصرفي في بلادنا الدفع قدما بمسيرتها وحشد الطاقات والإمكانيات لضمان استمرارها ونجاحها.

وعبر عن الثقة الكاملة أن المعلومات التي تضمنها البرنامج والنقاشات التي دارت بين المشاركين فيه الذين يمثلون جميع المكونات ذات العلاقة بالخدمات المالية الالكترونية مكنتهم من تطوير رؤية مشتركة والخروج بتوصيات عملية

العـــراسي

الهدف الرئيس هو مساعدة متخذي القرار في المؤسسات المالية استيعاب الاستراتيجيات الخاصة بتقديم خدمات النقود الإلكترونية

ستتولى جمعية البنوك مناقشتها مع الجهات المعنية بالإشراف على القطاع المالي والتوصل معها إلى رؤية مشتركة تتضمن تهيئة بيئة أعمال مناسبة لاستيعاب متطلبات التحول الرقمي ووضع خارطة طريق تساعد على التسريع بعملية التحول وتطوير الخدمة المالية وتحقيق مستوى متقدم من الشمول المالي في البلاد.

وفي الاختتام أشار مدير الدراسات والبحوث في جمعية البنوك اليمنية أكرم الجرموزي، إلى أن البرنامج جمع بين الأطراف ذوي العلاقة واللاعبين الرئيسين في تشغيل النقد الالكتروني والمتمثلة في شركات الاتصالات والشركات المالية والمصرفية والبنوك التجارية والإسلامية.

وأوضح أنه تم تطبيق الأنشطة والحالات العملية بتفاعل متميز من قبل المشاركين في عرض أنظمتهم الالكترونية والمقارنة بين الأنظمة الثلاثة المختلفة، سواء نظام النقد الالكتروني المشغل عن طريق البنك نفسه ونظام الشراكة بين البنوك والشركات المالية ونظام النقد الالكتروني المشغل عن طريق شركات الاتصالات فقط .

لافتاً إلى أن المشاركة الدولية عبر الزوم من قبل المعهد الدولي للنقد الالكتروني في جنوب افريقيا الذي أوصى بأن الحل الوحيد من خروج أزمات السيولة والحفاظ على القيمة الشرائية للنقد في ظل الحروب والأزمات السياسية هو تفعيل النقد الالكتروني كحل وحيد حسب تجربتهم، حيث وصل عدد المستخدمين للنقد الالكتروني لأكثر من 90% من عدد السكان لديهم .

وأكد الجرموزي أن البرنامج التدريبي خرج بعدد من التوصيات منها تفعيل جميع الحسابات البنكية في النقد الالكتروني بحصر المقسم الوطني للربط البيني بين البنوك والشركات المالية لدى إدارة نظم المدفوعات بالبنك المركزي باعتبارها الجهة الرسمية للرقابة على الإصدار والتداول الالكتروني، لتحقيق شمول الخدمات الالكترونية والشمول المالي.

الجرموزي

البرنامج التدريبي خرج بعدد من التوصيات منها تفعيل جميع الحسابات البنكية في النقد الالكتروني لتحقيق الشمول المالي

بدوره تطرق المدرب والخبير الوطني في مجال النقود الإلكترونية معين العراسي إلى أهمية هذا البرنامج التدريبي التخصصي عالي المستوى لمساعدة البنوك اليمنية والشركات المشغلة للمحافظ الإلكترونية وشركات الاتصالات والصرافة على تشغيل خدمات النقود الإلكترونية وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى العالمي.

ولفت إلى أن الأهداف العامة للبرنامج تمثلت في رفع مستوى الوعي والمعرفة حول خدمات النقود الإلكترونية والآليات المختلفة لتشغيل عملياتها ومساعدة متخذي القرار في البنوك والمؤسسات المالية على استيعاب الاستراتيجيات الخاصة بتقديم خدمات النقود الإلكترونية ونقل الخبرة العملية والمعرفية للقطاعات المالية والمصرفية حول تشغيل خدمات النقود الإلكترونية وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى العالمي، إضافة إلى مساعدة البنوك وشركات المؤسسات المالية للخروج بنماذج عمل مكتملة وصحيحة في خدمات النقود الإلكترونية وآليات تشغيلها وتقديمها في الأسواق بطريقة سليمة.

ودعى كافة المشاركين إلى نقل كل ما تلقوه من معارف ومهارات خلال البرنامج إلى الواقع العملي وبما يسهم في نجاح عملية التحول إلى تشغيل خدمات النقود الإلكترونية.

وتضمن البرنامج نقاشات ومداخلات حول محاور البرنامج التدريبي التي شملت المتطلبات والتقنيات المستخدمة في خدمات النقود الإلكترونية ومقارنه بين خدمات النقود الإلكترونية وخدمات الموبايل المصرفي ونماذج الأعمال الخاصة بخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، وكذا خطة مشروع خدمات النقود الإلكترونية في الشركات المشغلة للنظام ومراحل تشغيل خدمات النقود الإلكترونية في البنوك والشركات المشغلة للنظام وآليات إصدار وشراء ومطابقة خدمات النقود الإلكترونية.

إمتلك شقة أحلامك سوبر لوكس

بـ 200 الف ريال يمني فقط

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank
البنك الذي تثق به
The Bank You Trust
جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari
الرقم المجاني 8008000

الأستاذ/ أبو بكر با عبيد نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية لـ(المصارف):

دمج بنكي صنعاء وعدن في بنك واحد هو الحل الأمثل لخدمة الاقتصاد في الوقت الراهن

أكد الأستاذ/ أبو بكر باعبيد- نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية أن الدولة القوية تحتاج إلى اقتصاد قوي والاقتصاد القوي يحتاج بيئة تساعد على تنفيذ هذه المهمة.

وقال إن العالم يتحدث بلغة الاقتصاد بعيداً عن السياسة موضحا أن الاقتصاد هو المخرج الحقيقي للخروج من معاناتنا في اليمن خصوصا أن كثيراً من التجار ورجال الأعمال قد استثمروا في الخارج بأموال طائلة وكان الأحق بهذه الاستثمارات والأموال هي بلادنا الحبيبة.

وتطرق من خلال اللقاء الذى أجرته معه مجلة (المصارف) إلى العديد من القضايا المالية والمصرفية بكل شفافية ..

بدأ الاتحاد العام للغرف التجارية يستعيد نشاطه مؤخرا من خلال الاجتماعات وتحديث هويته.. ما هي أبرز أولوياتكم خلال المرحلة المقبلة ؟.

- أولويات الاتحاد هو أن يكون ممثلا حقيقيا للغرف التجارية المنطوية تحته، وأيضاً ممثلاً للقطاع الخاص في المحافل والمؤتمرات والمعارض في الداخل والخارج يكون حضوره في ذلك حضورا حقيقيا ومعبرا عن الغرف التجارية جميعاً.

تواصل ضعيف

ما مدى التنسيق بين الاتحاد العام للغرف التجارية وفروع الغرف في محافظات الجمهورية؟.

- بسبب الأوضاع الاستثنائية لازال التواصل ضعيفا ولكنه يشكل حالة أفضل وسيستمر بالتحسن بمتابعة الغرف لعودتهم الى مظلة الاتحاد التي تعبر وتمثل الجميع، وقد بدأت تظهر ملامح هذا التحسن عبر تنفيذ استراتيجية التواصل الحديثة والتي أثمرت عن اجتماعات دورية بين الاتحاد العام والغرف التجارية

أ. أبو بكر باعبيد

واستخدام وسائل اتصال أكثر لتسهيل التواصل بين ممثلي الاتحاد، وهذه الخطوات تسهم في تطوير وانفتاح آفاق أكبر.

صعوبات

في ظل الحرب والحصار على بلادنا .. في نظركم ماهي أبرز الصعوبات الى يواجهها القطاع الخاص خاصة في مسألة الاستيراد والتصدير ونقل البضائع؟.

- في ظل وضع الحرب تعقدت أمور كثيرة خاصة في نقل البضائع داخليا وخارجيا، وذلك سبب في زيادة التكلفة على المواطن، وأيضا سبب في تأخر وصول البضائع، ولا زالت الموانئ تقوم بواجبها ولكن بالحد الأدنى؛ نظراً لهذه الظروف ولكن التحسن ما زال من حسن الى أحسن، وإن شاء الله نحن نسعى لتجاوز كل الصعوبات، التي تعطل الوضع الاقتصادي، ومادام هناك حركة تجارية؛ فهناك عمل يجب القيام به من قبل الاتحاد العام والغرف التجارية.

تحييد الاقتصاد

هل مازلتم عند مطالبتكم بتحييد القطاع الاقتصادي عن الحرب؟.. وكيف يمكن تحقيق ذلك؟.

- مطالبنا إبعاد الاقتصاد عن السياسة، نريد أن نكون في شراكة حقيقية مع الجهات المختصة

نسعى في الاتحاد لتجاوز كل الصعوبات التي تعطل الوضع الاقتصادي

مطالبنا كقطاع خاص ومستثمرين إبعاد الاقتصاد عن السياسة

في الدولة الخاصة في مجال الاقتصاد والتجارة للوصول لتحسين الوضع الاقتصادي (أهل مكة أعلم بشعابها)، للوصول لمرحلة من تحسن واستقرار الوضع الاقتصادي.

دمج البنكين

يعاني القطاع المصرفي من انقسام بين بنكي صنعاء وعدن، وهو ما أثر سلباً على القطاع الخاص.. في نظرك ماهي الحلول الممكنة في ظل هذا الوضع الصعب؟.

- أولاً الحل قد يكون صعبا في المرحلة الحالية، ولكن الحل الأمثل هو دمج البنكين في بنك واحد يخدم ويمثل الجميع كما كان سابقاً، ولكن يجب حاليا التعاون بين البنكين بعيدا عن السياسة؛ لتسهيل أمور التجار والتجارة كحد أدنى من أنواع التعاون، وإعطاء البنوك والمصارف مجالا لخدمة عملائهم على أكمل وجه في جميع فروع البنوك في كل المحافظات.

هوية جديدة

سمعنا مؤخرا عن هوية جديدة للاتحاد وإعادة النشاط للاتحاد ؟ ما هو الجديد في ذلك؟.

- الهوية الجديدة تعني انطلاقة وبداية ورؤية جديدة للاتحاد العام وأعضائه لتطوير من عمل الاتحاد وتلبية التطلعات، فمثل ما ذكرت سابقا فقد قمنا بعمل استراتيجية تواصل جديدة لتحسين الاتصال الداخلي بين أعضاء الاتحاد، وكذا الاتصال الخارجي مع وسائل الإعلام وكذا لخلق الوعي في المجتمع بأهمية أنشطة الاتحاد.

دخل ضغيف

يعتمد الاتحاد في إيراداته على 10% من حصيلة الغرف.. هل مازالت تصلكم هذه الإيرادات ؟ وكيف يمكن للاتحاد تنمية إيراداته الذاتية ؟.

-لا زالت بعض الغرف التجارية تعاني بعد الحرب أو لا زال دخلها ضعيف ولكننا متجهين إلى حالة أفضل، وهناك إمكانية لتطوير الإيرادات الذاتية عبر إقامة المعارض التجارية الصناعية، والمؤتمرات وعمل رسوم إضافية لبعض الأعضاء والبيوتات التجارية لتقديم خدمات تخص الشركة نفسها خارج إطار الأعمال المعتادة والمقدمة للأعضاء كافة، وأي فرص قد تطرأ في حينها قد تسهم في تحسين مصادر الدخل فنحن مستعدين للمشاركة فيها واعتمادها.

تريليون و542 مليار ريال واردات اليمن من السلع والخدمات خلال 2020

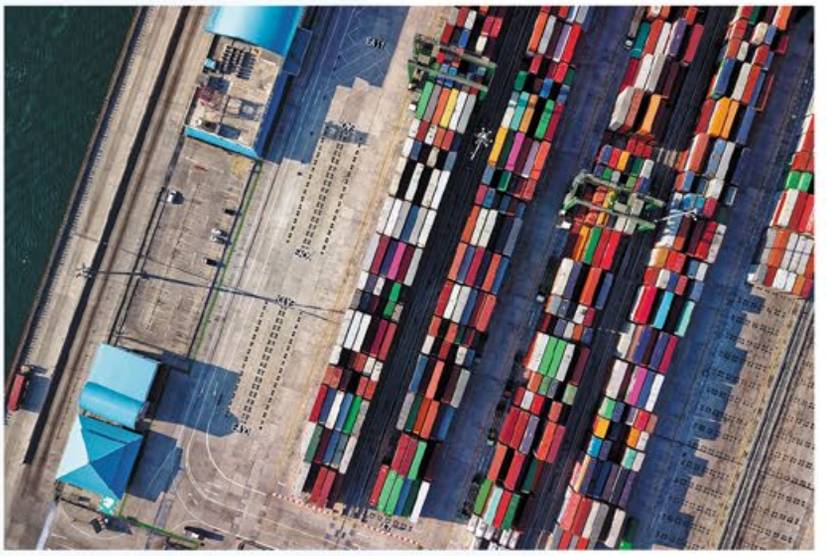

خاص/ المصارف:

اكد تقرير حكومي حديث صادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتنمية بالعاصمة صنعاء ان تداعيات الاغلاقات بسب كورنا العام الماضي انعكست بشكل كبير على الاقتصاد اليمني.

واشار التقرير الى ان قطاع التجارة الداخلية والخارجية تأثر بشكل كبير حيث انخفض حجم الواردات من السلع والخدمات الى ترليون 542 مليار ريال خلال العام 2020 مقارنة مع 2 ترليون و689 مليار ريال عام 2019م وبنسبة انخفاض بلغت حوالي 42% كما انخفضت الصادرات من السلع والخدمات الى 384 مليار ريال عام 2020 مقارنه مع 621 مليار ريال خلال العام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت 38%

وبين التقريران جائحة كورونا فرضت على كثير من الدول اغلاق نهائي سواء عبر الحدود او الحركة الداخلية وتعطلت سلسلة التوريدات مثل الحبوب حيث قامت روسيا اكبر مصدر للقمح بتقليص الصادرات لزيادة مخزونها الداخلي كما بدأت بعض البلدان التي تعتمد على الحبوب المستورد في زيادة عمليات الشراء .

وقال التقرير ان اليمن تعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد وخاصة المواد الغذائية حيث تصل فاتورة الاستيراد الى 90% الامر الذى انعكس على حجم الواردات التى تراجعت بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الذي اكد تراجع واردات اليمن من السلع والخدمات بنسبة 30% مقارنة مع 2019م وهي من اعلى مستويات التراجع مقارنة مع العديد من الدول العربية مما يدل على حجم الاثر الكبير الذي سببته جائحة كورونا في العلاقات التجارية مع العالم العربي والخارجي بسب القيود الصارمة المفروضة على الحدود.

وفيما يتعلق بالتحويلات النقدية واثر جائحة كورونا اوضح التقرير ان التحويلات النقدية تشكل جزء كبير من الدخل المنتظم لبعض الاسر والاشخاص وتؤكد التقارير الدولية ان المغتربون يرسلون بواقع 15% من ارباحهم الى اوطانهم وبحسب تقرير وزارة التخطيط فان التحويلات تصل الى 60% من دخل الاسرة ولكن بسب الانكماش العالمي للاقتصاد بسب جائحة كورونا فان العمال اليمنيون واجهوا في الخارج صعوبة في تامين العمل وارسال الاموال الى الوطن .

ويبن التقرير ان الانكماش الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يعتبر اكبر مصدر لتدفقات التحويلات الى اليمن انعكس بشكل سلبي على فرص العمل للعمالة اليمنية المهاجرة من حيث تقليص الرواتب وساعات العمل وهذا بدورة اثر على حجم التحويلات المالية الى اليمن مما اثر سلبا على الاسر اليمنية التي تعتمد بشكل رئيسي على التحويلات

واشار التقرير الى ان البيانات الاحصائية لعام 2020م سجلت انخفاضا كبيرا بالنسبة للناتج المحلى وبنسبة وصلت ال22% كما ادت سياسات الاغلاق في دول الخليج الى انخفاض كبير في التحويلات الى اليمن جراء انخفاض دخول اليمنين في دول الخليج وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم حيث اكدت معظم محال الصرافة الى ان التحويلات القادمة من الخارج ظلت منخفضة طوال العال2020 وبنسبة وصلت الى 70% حسب تقارير صدرت عن بنك الكريمي الاسلامي في اليمن والذي يعتبر من اهم البنوك والمؤسسات المالية في اليمن

وقال التقرير ان كل هذه الخسائر انعكست على الاقتصاد اليمني حيث ان الانخفاض في التحويلات المالية صاحبه انخفاض كبير في دخل الاسرة فظلا عن التأثيرات المباشرة على الانتاج والانظمة الغذائية والعمل.

من المعلوم بأن الاقتصاد اليمني واجه كماً من المتغيرات السياسية والأمنية والتشريعية والتي كانت لها انعكاساتها المباشرة في رسم ملامح الاقتصاد في المرحلة الراهنة فالاقتصاد اليمني من الاقتصاديات الضعيفة من حيث هياكله الإنتاجية نتيجة تطبيق السياسات الاقتصادية الخاطئة، وقد تأثر بشكل مباشر وغير مباشر من خلال تدهور حاد وعدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية؛ أفضت إلى خسائر وتكاليف اقتصادية جسيمة ترتب على ذلك بروز عدد من الأزمات في حين تتبنى البلدان سياسات متنوعة بهدف إنجاز أهدافها الاقتصادية الرئيسية..

السياسة النقدية ودور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي

د. يحيى علي السقاف*

ولعل البنوك المركزية هي أحد أبرز اللاعبين المساعدين في الوصول إلى المحطات المنشودة وذلك عبر سياساتها النقدية التي ترمي إلى الحفاظ على بعض المؤشرات الاقتصادية، وعليه كان من الضروري التحرك إلى بناء اقتصاد قوي والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار سعر الصرف، ولا يستقيم ذلك إلا من خلال أهداف وبرامج وسياسات ومعالجات ضرورية .

ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار سعر الصرف في كثير من الدول، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود وتمثل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الحر؛ كون العديد من الدول النامية لا تزال حديثة العهد في عملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية أهمية كبيرة، وإخضاع تنفيذها بالمراجعة المستمرة حتى يتسنى للمختصين تطويقها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المساندة فيها، وتعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسات الاقتصادية؛ كونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية خاصة لحماية الاقتصاد الوطني حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار أي ضبط التضخم من خلال الوسائل والأدوات المتاحة لها.

ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي للاقتصاد، كما يقصد بها التدخل المباشر المعتمد من طرف السياسة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان واستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، ويتفق الاقتصاديون النقديون أن الاقتصاد المعافى يتميز بارتفاع معدلات النمو المستمرة واستقرار أسعار السلع وأسعار صرف العملة الوطنية أمام أسعار صرف العملات الأجنبية وانخفاض معدلات البطالة والفقر والتضخم.

وتحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية وكذلك كانت الأداة الرئيسية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي نتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية في كثير من الدول، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، وتمثل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الحر؛ كون العديد من الدول النامية لا تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية أهمية كبيرة وإخضاع تنفيذها بالمراجعة المستمرة حتى يتسنى للمختصين تطويقها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المساندة فيها.

والسياسة النقدية تتمثل في مجموعة من الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية والتي يتم استخدامها من أجل تحقيق الأغراض النهائية وقد تختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى في ضوء تفاوت النظم السياسية والهياكل الأساسية والترتيبات المؤسسية القانونية ودرجة تطور الأسواق النقدية والمالية، وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى، وفي معظم الدول الرأسمالية المتطورة فإن السلطات النقدية تستخدم أداة أو أكثر من الأدوات الرئيسية تتكون الأولى في التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني، والثانية في التغيرات في سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة وفي حالات كثيرة يتم استخدام أدوات تكميلية وهي ما تعرف بأدوات الرقابة المباشرة.

ومن الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي تعتمدها السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد الائتماني هي سياسة إعادة الخصم ويقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها والاقتراض وضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية، وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة، ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية؛ أي على الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الإبقاء بهذه السيولة من ناحية أخرى، وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على العرض النقدي.

ويكون ذلك وفق آلية محددة، وهي في حال إذا شعر البنك المركزي أن العرض النقدي في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه؛ مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار فإنه يسارع إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الاقتراض، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك من السيولة النقدية؛ مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض؛ لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق، وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، وأخيراً يقلل عرض النقود.

أما في حالة رغبة البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة العرض النقدي؛ فإن البنك المركزي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم، وهذا بدوره يشجع المصارف التجارية لطلب المزيد من السيولة، وذلك عن طريق تحويل جزء من أصولها المادية إلى نقود قانونية ما دامت تكلفة المحصول عليها منخفضة مما يعمل ذلك على زيادة الاحتياطات النقدية، ومقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض، وبالتالي زيادة العرض النقدي، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

ويعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي؛ فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتشعب أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم، وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصادنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وإذا كان القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور، وذلك لما يقوم به من دور

في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

وبالعودة إلى الوراء قليلا والتطرق لنشأة البنوك المركزية باختصار وما تبع ذلك من تطور في مهامها وأهدافها ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وذلك للوقوف عن كثب على التطور الذي حدث في الدور الذي تقوم به حيث جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر؛ ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسات عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد.

الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تُعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بالعرض النقدي، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة، ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود؛ أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيداً وظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي بالإضافة إلى تنظيم عملية الإصدار النقدي فكانت نشأة البنوك المركزية ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها فدور البنوك المركزية في الاقتصاد هو دور ديناميكي مرّ بتبادلات عديدة منذ نشأتها وحتى الآن ومن الطبيعي أن تواصل تطورها باستمرار طالما تطور هيكل الاقتصاد واتسعت قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ سياسته النقدية.

وفي هذا السياق حدث تغير ملحوظ في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانينات، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى، وضمن هذا الإطار انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم، أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك فتعتبر مسئولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبالنتيجة فقد أصبحت السياسة النقدية ورغم مرورها بالعديد من التحولات تركّز على الاستقرار النقدي .

وكما هو الحال لدى البنوك المركزية في العالم فقد أصبح تحقيق الاستقرار النقدي يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني في المرحلة الحالية ونقصد بالاستقرار النقدي هنا استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة الوطنية وتوفير هيكل أسعار

جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر

فائدة ملائم، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواءً كانت محلية أم أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر، وإذا كان تحقيق الاستقرار النقدي يمثل المرتكز الرئيسي للسياسة النقدية في الوقت الراهن؛ فإن البنك المركزي لم يغفل الجانب التمويلي للأنشطة الاقتصادية، وإنما غير من منهجية التعامل معه؛ فبدلاً من التركيز على توفير التمويل اللازم للاستثمارات بأسعار فائدة تفضيلية والتي غالباً ما كانت تتم من خلال إجراءات إدارية تحد من كفاءة تخصيص الموارد أصبح الاهتمام في الوقت الراهن يرتكز على توفير البيئة المصرفية المناسبة التي تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية.

فالبنك المركزي يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية، وعلى عكس ذلك فقد أثبتت التجربة العملية على مدى عقدين ونيف من الزمن أن الإجراءات الإدارية لم تؤد إلى تحفيز الاستثمار في المجالات المرغوبة ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي بقدر ما أدت إلى إساءة استخدام الموارد وتكريس بعض السياسات الاقتصادية الخاطئة، وعليه فإن البنك المركزي تخلى نهائياً عن التدخل في إدارة المحافظ المالية للبنوك وقصر دوره التنظيمي على الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي لمؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز منعتها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي، والى جانب ذلك فإن البنك يولي أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني.

ويتفق الاقتصاديون النقديون على أن الاقتصاد المعافى يتميز بارتفاع معدلات النمو المستمرة واستقرار أسعار السلع والخدمات واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية أمام أسعار صرف العملات الأجنبية وانخفاض معدلات البطالة والفقر والتضخم، ويجب على السلطة النقدية في هذا السياق انتهاج سياسة توسعية وتطويرية لأدوات الدفع لتأسيس مصارف إسلامية جديدة على شكل شركات مساهمة لأنها تتناسب مع قيم المجتمع اليمني، وكذلك على الجهات المختصة إنشاء صناديق استثمارية مشتركة ودعوة أفراد المجتمع للاكتتاب فيها، وتأسيس بنوك وطنية تعمل على دعم المنتج المحلي في الجانب الزراعي والصناعي لزيادة الطاقة القصوى من الإنتاج المحلي، وتوفير وسائل دفع جديدة كالمصارف المتحركة وأجهزة الإيداع الآلي حتى يتم السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي لأنها تمتلك فوائض نقدية كبيرة في خزانتها وخزائن البنك المركزي اليمني والبحث عن أدوات غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة العامة وإصدار أدوات تمويلية بأسعار فائدة صفرية وإلزام بعض المؤسسات التابعة للحكومة للاكتتاب فيها والكثير من الإجراءات الضرورية الأخرى التي لا يتسنى لنا سردها في هذا المقال

*وكيل وزارة المالية- كاتب وباحث في الشأن الاقتصادي- رئيس المركز الاستراتيجي اليمني للدراسات والأبحاث

كانت (المصارف* قد استعرضت بعض مؤلفاته التي أهداها لجمعية البنوك اليمنية في العدد (13) يناير 2021.

وفي ديسمبر 2021مأهدى الأستاذ أحمد عبد الرحمن السماوي - وزير المالية محافظ البنك المركزي الأسبق- لجمعية البنوك كتابه «الكشكول» الذي طبع بشكل أنيق ورائع وملون ويحتوي على 770 صفحة، احتوى على عشرات العناوين تحكي تجاربه في مجال المال والمصارف والنقود والمؤتمرات، وقصص في حياته أثناء غربته الطويلة، ومشاهداته في أسفاره المتعددة، في مشارق الأرض ومغاربها.

الكشكول.. جديد الأستاذ؟/ أحمد عبدالرحمن السماوي

يقول في مقدمة الكتاب ((الكشكول بالنسبة لي حقيبة كبيرة متعددة الجيوب ستتسع لبعض ما أكون قد نسيته، أو أهملته، أو اختصرته في رحلة طويلة ... طويلة ... في هذه الحياة))

استعرض في الكشكول كثيراً من التجارب والمواقف، التي ساهم فيها المؤلف كما يقول بجهده - المتواضع - في مسيرة النماء والتطور، والنجاحات، والإخفاقات، التي شهدها اليمن على مدى نصف قرن من الزمن .

بدأ الأستاذ السماوي الكشكول بمقدمة كتبها لأول بحث أعده عقب تخرجه من جامعة الاسكندرية عام 1968م وقد طبع البحث بنسخته العربية ونسخته الإنجليزية بالآلة الكاتبة، وسُحب بالإستنسل، كان عنوان البحث ((القروض ومدى استخدامها الاستخدام الأمثل ومشكلة التنمية في الجمهورية العربية اليمنية)).

يقول السماوي لقد كان لهذا البحث ارتدادات غير متوقعة لما احتواه من أرقام حول القروض واستخداماتها فقد وصلت نسخة منه للأستاذ المرحوم أحمد محمد نعمان، رئيس الوزراء حينئذ 1971م، وأعلن عن إفلاس الخزينة العامة، وقدم استقالته كرئيس للوزراء بل وتنازل عن مرتبه للخزينة العامة، وتتابعت الأحداث العاصفة حتى

أ. أحمد عبدالرحمن السماوي

وصلت إلى ثورة 13 يونيو 1974م برئاسة المرحوم الحمدي وشُكلت لجان التصحيح، في الفترة من عام 1971م1974-م تعددت التشكيلات الوزارية، بلغ عددها سبع وزارات والعديد من التعديلات الوزارية.

في الصفحات الأولى من الكشكول أورد المؤلف المقدمات التي سطرها لكتبه الواضحة صورها في غلاف كتاب الكشكول، وخاصة تلك الكتب التي تحكي عن الشأن الاقتصادي - المصارف - المالية العامة - النقود - الندوات - المؤتمرات يلمح السماوي في المقدمة أن صفحات هذه المقدمات محدودة، إلا أنها تعطي القارئ لمحة عن الهدف من كتابة الكتاب، وتوقف برهة أمام كتابه ((مراحل من حياتي والمساهمة في بناء اليمن الحديث)) حيث نال هذا الكتاب على الكثير من التعليقات ممن اطلعوا عليه، أدباء وصحفيين، وسياسيين، حيث شبهه الصحفي المصري إبراهيم محمود بكتاب وصف مصر، الذي سطره علماء الحملة الفرنسية على مصر، من حيث التصوير الدقيق لمجمل حياة اليمنيين في هذه الحقبة المهمة، وانتقالهم من التخلف، إلى المدنية، ومن الإمامة، إلى الثورة، ومن العدم، إلى الحياة.

أما كتابه ((رحلة إلى الفردوس المفقود - الأندلس)) فقد تم استعراضه من بعض الكتاب والأدباء اليمنيين، والخليجيين، وطبع عدة طبعات

كان آخرها عام 2004م بمناسبة صنعاء عاصمة الثقافة العربية .

في صفحات الكتاب الكثير والكثير من التجارب التي كان لها دور فاعل في تقدم اليمن في المجال الاقتصادي والمالي وخاصة تجربة ((المكتب المركزي للميزانية)) الذي أعد أول ميزانية علمية وتطبيقية في الجمهورية العربية اليمنية للعام 73 / 1974م وما بعده ساهم في إعدادها مجموعة من الشباب اليمنيين الذين تولوا فيما بعد مناصب عليا في الدولة . وكانت هذه الميزانية نقلة نوعية في التاريخ المالي اليمني، وأصبحت موارد الدولة ونفقاتها تناقش على نطاق واسع في الداخل والخارج، وبمنتهى الشفافية والوضوح، بعد أن كانت هذه الموارد في العصور الماضية حكراً في يد الحكام ينفقونها حسب أهوائهم.

ومن محطات التطور التي شهدها اليمن بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة وتحقيق الاستقرار السياسي حيث تم تبني برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي؛ فقد نهض قطاع المال والمصارف وحقق إنجازات كانت مثار إعجاب وتقدير من المؤسسات المالية العربية والدولية، فقبل تبني برنامج الإصلاح عام 1995، كان التضخم قد وصل إلى 100% سنوياً، وكانت هناك العديد من أسعار الصرف، وكان عجز الموازنة قد تجاوز 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت إجمالي رؤوس أموال البنوك مجتمعة 3 مليارات ريال يمني بما في ذلك الاحتياطيات الالزامية وإجمالي الودائع في القطاع المصرفي 50 مليار ريال، والتسليفات 17 مليار ريال .

الأصول الخارجية حوالي 350 مليون دولار كقيود دفترية، وتوقفت اليمن تماماً عن سداد قروضها للعالم الخارجي اللهم إلا تقسيط بطيء للمؤسسات الدولية، ووصلت المديونية الخارجية إلى حوالي 11 مليار دولار، وعلى مدى عقد من الزمن بعد برنامج الإصلاح تغيرت الأرقام؛ فالتضخم استقر إلى ما دون 10% سنوياً، واستقر سعر الصرف إلى 200 ريال للدولار، ووصل عجز الموازنة إلى ما بين 3-5 % من الناتج المحلي الاجمالي وازدادت رؤوس أموال البنوك إلى 30 مليون دولار لكل بنك على حده، وارتفعت الاصول الخارجية إلى 8 مليارات دولار، وانخفضت المديونية الخارجية إلى 6 مليارات دولار بعد ترتيبات نادي باريس، والودائع لدى البنوك وصلت إلى 1345 مليار ريال والقروض والتسهيلات المقدمة من البنوك وصلت إلى أكثر من 400 مليار ريال .

ما سبق أرقام مقارنة قبل وبعد برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي، ومن إنجازات هذه الفترة إصدار مجموعة من القوانين التي رسخت الممارسات المالية والمصرفية السليمة وبأحدث الممارسات والتجارب العالمية، وتم تدريب وتأهيل المئات بل الآلاف من العاملين في القطاع المالي والمصرفي، وكان التدريب والتأهيل في الداخل والخارج، وحصل الكثير من العاملين على منح ودراسات عليا في أرقى الجامعات.

في الكشكول عناوين تشد القارئ شدا، ومن العناوين نذكر ما يلي :-

- المؤسسة التي رغبت العمل فيها بعد تخرجي من الجامعة ورفض طلبي في حينه، وعينت فيها مرغماً كرئيس لمجلس إدارتها، وهذا العنوان يشير الى عمله في البنك اليمني للإنشاء والتعمير حيث كان يعمل كمدير تنفيذي في صندوق النقد العربي في أبو ظبي، واستدعي عنوة وحُرم من ميزات كثيرة كان يتمتع بها، بل وواجه كارثة خسائر كادت تقضي على البنك اليمني، وانتدب خبيرا من صندوق النقد العربي لمعالجة هذه المشكلة يقول ((إنها تجربة مرة لازلت أتذكرها رغم مرور 35 عاماً على حدوثها)) فقد اتخذت إجراءات صارمة في التشغيل والإدارة أنقذت البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

- من عناوين الكشكول الهامة استقلالية البنك المركزي اليمني، وكيف تم تفعيل هذه الاستقلالية بكل جدية وأوقف تدخلات مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون القانونية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والخدمة المدنية، وجهات أخرى، ومكنت النصوص القانونية القوية في قانون البنك المركزي من بناء جهاز مصرفي يمني سليم، نال احترام وتقدير المؤسسات المالية الإقليمية والدولية يتضح ذلك من عشرات الرسائل التي تلقاها المحافظ تشيد بأداء البنك المركزي اليمني، وتم استعراض تجربة البنك المركزي اليمني في السياسة النقدية في اجتماع المؤسسات المالية العربية التي عقد في بيروت عام 2005، وشارك البنك المركزي في كثير من اللقاءات العربية والدولية .

- ومن العناوين الملفتة لنظر متصفح الكشكول ((صفقات مشبوهة تم مقاومتها ومن ثم إلغائها)) يقول المؤلف إن سماسرة العمولات كادوا يستميتون على إجراء صفقة شراء مديونية الاتحاد السوفيتي السابق والدول الاشتراكية، وكان لديهم قدرات هائلة للوصول إلى أعلا السلطات في الدول المعنية، كانت ترتيبات التحاق روسيا الاتحادية إلى نادي باريس تمضي قدما، وسريعاً وكانوا يهدفون إلى حرمان الجمهورية اليمنية من إعفاءات كان نادي باريس يشترطها على الاتحاد الروسي لمعالجة مديونيته السابقة، لاسيما ومعظم المديونية صفقات سلاح أو مشاريع فاشلة، وبسبب المقاومة هذه حصل اليمن على شطب 80% من إجمالي المديونية الروسية، وتم جدولة المديونية المتبقية لفترة طويلة، وكذلك الحال بالنسبة للقروض التجارية، حيث حصل اليمن على إعفاء من 80% من هذه المديونية، وتم شراء ما بقي من ديون تجارية بمنح من البنك الدولي ودول أوروبية وخُفضت أعباء الدين على الجمهورية اليمنية من حوالي 11 مليار دولار إلى إقل من 6 مليارات دولار بما في ذلك القروض والتسهيلات الجديدة بعد ترتيبات نادي باريس .

- من محتويات الكشكول نبذة عن متحف النقود الذي تم إنشاءه بجوار البنك المركزي، والمتوقع أن يكون مركزاً حضارياً وثقافياً يعكس التاريخ اليمني الذي يمتد لآلاف السنين، ولا يغفل الكشكول الإشارة الى مباني البنك المركزي اليمني المنتشرة في عواصم المحافظات، وهي ذات نمط معروف على مستوى اليمن تشبه مبنى المركز الرئيسي في صنعاء، وعرج الكشكول إلى موضوع الشفافية في البنك وإصداره عشرات النشرات اليومية والشهرية والسنوية، ودوره المتميز في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أما كشكول الصور وهو الأخير، فقد احتوى على صور ذات دلالات عميقة كتجمعات الطلاب اليمنيين في القاهرة، والإسكندرية عقب ثورة 26 سبتمبر 1962م، وصور من الأندلس، وصور من عتمة ومناظرها البديعة، وصور من أنشطة الدولة المختلفة وخاصة الزوار الدوليين للبنك المركزي اليمني أثناء برنامج الإصلاح وافتتاح مشاريع مباني البنك المركزي في الحديدة والمحويت، وأنشطة مختلفة في عواصم المحافظات .

الخلاصة:

ليس من السهل إعطاء فكرة ولو بسيطة عن كتاب عدد صفحاته أكثر من 770 صفحة، محتوياته تحكي مسيرة عزم وتصميم وكفاح طولها الزمني أكثر من 60 عاماً، وعرضها تنوع مدهش من الرحلات في الشرق والغرب، وتجارب في النقود، والبنوك، والمال، والإنشاء، والتعمير، والأدب، والصحافة، وما يمكن أن نقوله للكاتب بارك الله فيك ونفع الأجيال بثمار جهدك وما أنتجت وخلفت في مسيرة حياتك .

البنوك الخضراء

يعد موضوع البنوك الخضراء من المواضيع المهمة حيث تحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة؛ فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة وبين استغلال هذه الموارد وبما يخدم المجتمع ويحقق الرفاه الاقتصادي وجودة الحياة والحد من الآثار العكسية للنشاطات على التغير المناخي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد.

أ. عبده الصياد *

لقد بدأت العديد من البنوك حول العالم بالاهتمام الكبير للتحرك نحو الخدمات المصرفية والتمويلية الخضراء من خلال تبني نموذج الصيرفة الخضراء وذلك عن طريق تقديم مجموعة من المنتجات والأنشطة الجديدة مثل الودائع الخضراء والبطائق الائتمانية الخضراء والتمويلات الخضراء وتمويلات المساكن والمباني الخضراء والاستثمارات الخضراء والصكوك الخضراء والخدمات الرقمية من خلال التكنولوجيا المالية.

ولقد أصبح مصطلح البنك الأخضر (Green Banking) يطلق على المصارف والبنوك التي تصمم منتجاتها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة بالشكل الذي يعزز الرفاه الاقتصادي، ولا يضر البيئة والمجتمع ومن أهم هذه المشروعات ما يلي :

- المشروعات المتعلقة بالطاقة الجديدة والمتجددة والنظيفة ومن مصادر مستمرة لا تنضب مثل الطاقة الشمسية والرياح وطاقة الأمواج وغيرها.
- مشروعات الزراعة والثروة السمكية والأمن الغذائي.
- مشروعات الموارد المائية والمياه العذبة والأمن المائي.
- مشروعات النقل التي تستخدم الطاقة النظيفة ومخفضة لانبعاث الكربون والتلوث.
- المشروعات العمرانية التي تستخدم مواد البناء الصديقة للبيئة.
- مشروعات التطوير العقاري والمخططات الحضرية والتخلص من العشوائيات.
- مشروعات المحافظة على المحميات الطبيعية ومكافحة التصحر والجفاف.
- مشروعات إدارة النفايات والتدوير واستغلالها لصالح البيئة.
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجالات صديقة البيئة.
- مشروعات التحول الرقمي وانتهاج الإدارة الإلكترونية وتحقيق الشمول المالي والتقليل من المعاملات الورقية وتقليل الجهد وتخفيض التكلفة وسرعة الإنجاز.

ومما سبق يتضح جلياً أن المصارف الخضراء تتبنى تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بصورة تراعي العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا تنبع أهمية الصيرفة الخضراء؛ كونها تجمع بين العمل المصرفي والبيئة والنمو الاقتصادي والمسئولية الاجتماعية.

لقد أكدت التحديات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا والتي باتت حدثاً يشغل العالم بأجمع عن الحاجة الملحة والضرورية لتوجيه الموارد المالية والاستثمارات نحو ما ينفع الإنسان في المحافظة على حياته وصحته وتعليمه وعمله وهو المنهج المسؤول للاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء ولذلك تعالت الأصوات المنادية على أهمية قيام البنوك المركزية بتشجيع التمويل المستدام أي التمويل الموجه لمجالات صديقة البيئة.

وفي ضوء هذه التوجهات العالمية فإننا نحث جمعية البنوك اليمنية على السعي لتوقيع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDB) التي تهدف إلى تعزيز التعاون والمساعدة في مجال خطة تعافي البنوك وإدماج أهداف التنمية المستدامة في أعمال البنوك والمؤسسات المالية في اليمن، هذا من جهة ومن جهة أخرى السعي مع البنك المركزي اليمني لإصدار مبادئ توجيهية بشأن التمويل المستدام والمشروعات الخضراء، ووضع خارطة طريق للبنوك لتبني استراتيجيات تتضمن الممارسات المستدامة في أنشطتها بحيث تكون قادرة على تقديم منتجات مصرفية خضراء وهو ما سوف يساعد في إمكانية التحول نحو الاقتصاد الأخضر .

* عضو مجلس إدارة جمعية البنوك
Alsayyad73@gmail.com

المحافظ الالكترونية ومخاطرها السيبرانية (2)

فادي الأسودي*

الهجمات الالكترونية على العملاء

طبعاً العملاء هم الحلقة الأضعف بالأخير هم أكثر فئة يتم استهدافها من قبل المخترقين لانهم في العادة لا يقومون بتأمين حساباتهم وايضاً بعضهم لا يعرف المخاطر القائمة والتي من الممكن أن تحصل له، ومن الأشياء التي يتم تنفيذها على العملاء من قبل المخترقين.

الاصطياد Phishing: وهجمات الاصطياد كثيرة اما عن طريق الايميل او الرسائل النصية القصيرة او عن طريق الواتس اب وغيرها، حيث يتم ارسال اما روابط او ملفات خبيثة للعميل، وعندما يقوم العميل بالدخول الى الروابط يجد صفحة مثل صفحة البنك فيقوم بالتسجيل بها لأنه اعتقد انها من البنك بينما هي صفحة مزورة قام بعملها المخترقين، وبذلك يقع في حبالهم.

عادات كلمات المرور: حيث يقوم المخترقين بالبحث في الانترنت عن سجلات العملاء ومن بعد ذلك استهدافهم عن طريق اولاً اخذ معلومات كاملة وجدوها في الانترنت للعميل وبعض الأحيان تكون تسريبات قد يكون العميل مشترك بها وفيها قد تم تسريب كلمات المرور للعميل، فيقوم المخترق بعمل ادخال لكلمات المرور في الحسابات البنكية للعميل واذا كان العميل البنكي يستخدم نفس كلمة المرور في مواقع كثيرة فانة من المحتمل أن يكون ايضاً استخدم نفس كلمة المرور لحسابة البنكي، فيتمكن المخترق من دخول الحساب، وايضاً هناك الكثير من العملاء لديهم عادات سيئة عند تعيين كلمة المرور مثل إدخال كلمة مرور سهلة مثل أول ستة أرقام وبعضهم تاريخ ميلاده وأشياء أخرى بسيطة مما يجعل المخترقين فقط يقومون بهجمات التخمين على الحسابات، وبذلك يقدرون على الولوج الى حسابات العملاء بهذا السبب.

تنزيل تطبيقات البنك الوهمية: في كثير من الأحيان يقوم المخترقون بعمل تطبيقات مزورة ووهمية مثل تطبيق المحفظة الالكترونية، ويقومون بنشرها على أوسع نطاق حتى يقع أي عميل ويقوم بتنزيلها، وطبعا هي بالشكل والمضمون تشبه تطبيق المحفظة الالكترونية ولكنها تقوم بشيء مغاير تماماً مثل تسجيل بيانات العميل وارسال هذه البيانات الى المخترقين.

هجمات الرجل الذي بالمنتصف Man in the middle attack: وهي الهجمات التي تستهدف العملاء الذين يدخلون إلى الشبكات الغير امنه، وايضاً قد يكون البنك سبب في الهجمة بسبب عدم الاهتمام بشهادات الأمان SSL وهذا قد يؤدي الى استهداف العملاء عبر مراقبة الاتصال والتنصت له إذا كان في شبكة غير امنه حيث يقوم المخترقون باقتناص اسم المستخدمين وكلمة المرور ويقومون بعد ذلك باستخدامها.

وهذه بعض النصائح التي يمكننا قولها لتجنب هذه المشاكل سواء للبنوك وايضاً يمكن للبنوك حث عملائها على اتباعها:

على البنوك اتباع الوسائل الأفضل في الحماية وتشفير تطبيقاتهم بطريقة التعمية او ال obfuscation حيث يقومون بتشفير التطبيق قبل اطلاقة حتى وان وصل الى المخترقين فلا يعرفون أي شي لان الكود المصدري يكون غير واضح ولا يقرأ، وبذلك نكون قد تخلصنا من موضوع قراءة الكود المصدري واستخراج الثغرات منة، وأيضاً عند الحديث عن ال APIs و Webhooks فمن الأفضل أن تكون طرق الاتصال بين هذه البوابات والبنك مشفرة تشفيراً قوياً باستخدام شهادات الأمان SSL وايضاً أن يتم اختبارها قبل اطلاقها من حيث تنفيذ مهامها المناطة من غير أي مشاكل، وايضاً على البنك تدريب كادر متخصص على الرد على الهجمات السيبرانية وايقافها قبل أن تشكل خطراً على البنك وعملائه وتعرف هذه الكوادر باسم SOC أو Security Operation Center.

أما من ناحية العملاء فعلى البنك أولاً تدريب العملاء وذلك باستخدام المنشورات وايضاً وسائل التواصل الاجتماعي لتثقيف العملاء بالهجمات التي قد تحصل لهم إذا لم يقوموا بتأمين أنفسهم، وإنزال نشرات دورية عن مخاطر قد تواجههم مثل هجمات الاصطياد او الهندسة الاجتماعية وغيرها، وطرق الوقاية منها، كما على البنك ايضاً تنفيذ طرق التحقق الثنائي على كل تطبيقاتها البنكية بحيث عندما يقوم العميل بعمل أي معاملة مالية فأن البنك يقوم بأرسال رسالة نصية قصيرة بكود صغير لكي يتحقق أن العميل هو الذي طلب هذا الطلب.

هذه كانت بعض المخاطر السيبرانية وايضاً الحلول التي يمكن تنفيذها على ارض الواقع لحماية عملاء البنوك، ونحن في عالم تتطور فيه التكنولوجيا في كل يوم ومع كل تطوير يتربص المخترقون من اجل اختراقه، لذلك يجب علينا كمؤسسات مصرفية العمل في طريقين متوازيين وهما التطوير والحماية فعندما نقوم بتطوير خدمة الكترونية جديدة نقوم بتوفير سبل الحماية الكاملة لها حتى لا نقع في شرك المخترقين.

*رئيس قسم الدعم التقني كاك بنك

صـــلاح الفـــانق *

الفرق بين العملات الرقمية والمشفرة

ماهي العملات المشفرة

قد تعتقد للحظة بأن العملات الرقمية هي نفسها عملات مشفرة وهذا غير صحيح, فالعملات الرقمية (كمفهوم) تشمل كل أنواع العملات الموجودة في العالم الرقمي سواء تلك المشفرة أو النقود الالكترونية التي يمكن الوصول اليها واستخدامها عبر الاجهزة الالكترونية سواء أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المتنقلة ولا يوجد لها وجود مادي ملموس, وقد تكون مركزية الإصدار مثل تلك التي تصدرها بنوك مركزية CBDC أو البنوك ولها غطاء محدد و/أو مماثل للقيمة المصدرة كما هو الحال في النقود الالكترونية, أو عملات افتراضية مثل تلك التي يصدرها مطورو البرامج والألعاب والتي تحدد قيمتها بالمعادلة مع نقود حقيقية مثل تلك المستخدمة في الألعاب وغيرها, كما قد تكون العملات الرقمية غير مركزية الإصدار سنورد تفاصيلها في هذا المقال.

أما العملات المشفرة هي شكل من أشكال العملات الرقمية المتاحة في العالم الافتراضي/الرقمي ومؤمنة عبر تشفير بياناتها بطريقة غير مركزية, وتدار عبر شبكة واسعة من الحواسيب العملاقة (الغير مركزية وباستخدام تقنية الـ Blockchain, حيث تتيح هذه التقنية لمجموعة غير محدودة من الحواسيب والأشخاص التحقق من العمليات التي تتم من قبل المتعاملين مقابل الحصول على مكافئات من العملة نفسها وهو ما يطلق عليه بالتعدين أو الـ Minig, وبالنظر إلى عملية إدارة العملة فإنها ليست خاضعة لسلطات مالية أو نقدية لكيان أو دولة محددة بالرغم من اعتماد بعض البنوك التعامل لهذه العملة أو حتى الاستثمار فيها ومن هذه المؤسسات:

وتجدر الإشارة برغم من حداثة هذا السوق إلا أن المؤسسات المالية العملاقة تلعب دورا كبيرا في حركة سوق العملات المشفرة حيث تستحوذ 4.11% من هذه المؤسسات المالية ت على ما نسبته 96.53% من عملات البيتكوين الذي تعتبر أشهر وأكبر عملة مشفرة من حيث الاستثمار والتداول في محفظة العملات المشفرة.

وتأخذ هذه العملات أشكالا مختلفة حيث تتشابه مع النقود الورقية من حيث التحويل والشراء أو حتى استثمارها في شكل ودائع عبر منصات معينة, وشكل النقود الالكترونية في طبيعة وجودها وحيازتها.

تصنيفات العملات المشفرة

تسمية العملات المشفرة تشمل كل من العملات المشفرة Crypto Coins التي يندرج تحتها العملات مثل ال bitcoin أو العملات البديلة الـ Altcion هذا النوع من العملات عادة ما يتم تطويره في تقنية محددة خاصة بالعملة فمثلا يتم تطوير عملة الـ bitcoin في تقنية خاصة بالعملة نفسها, أما الـ Tokens فهو نوع آخر من العملات المطورة للاستخدام على تقنيات العملات الأخرى الغاية منها عرض القيم النقدية, ولكن ما يهمنا في هذا المقال هو التركيز على نوعين من العملات الخاصة بالتداول وهي:

1) عملات مستقرة/ ثابتة Stablecoin:

هذا النوع من العملات المشفرة يعرض عادة ما يتسم بارتباطه بالعملات الورقية (أو حتى سلعية بالإضافة إلى عملات مشفرة) والثبات من حيث سعر البيع والشراء فمثلا 1USDT=1$ (الـ USDT عملة مشفرة ثابتة), وكما يعتبر هذا النوع من العملات وسيلة تقييم للعملات الأخرى التي يتم المضاربة عليها مثل البيتكوين (BTC=USDT\BUSD) وغيرها.

ولشراء عملة مشفرة يجب عليك أولا شراء عملة مستقرة بأحد العملات الحقيقية المقبولة مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو غيرها من العملات المقبولة ومن ثم شراء العملة المشفرة, وينطبق نفس الأمر عند بيع عملة مشفرة وتسييلها الى عملة حقيقية.

2) عملات مشفرة (غير مستقرة) أو ال Crypto Coins:

وهذا النوع من العملات غير محدد القيمة ويخضع لعمليات المضاربة صعودا وهبوطا بحسب حركة السوق Market movement ومن أمثلتها البيتكوين- كاردانو- ايثريوم وغيرها.

هذا النوع من العملات يصنف بأنه خاضع لتقلبات كثيرة volatility وخطرة على المبتدئين وصغار المتداولين بسبب وجود حيتان أو كبار لاعبين في هذا السوق يحددون اتجاهات الحركة صعودا وهبوطا مثل أسواق الأسهم Stock والعملات Forex.

أهم العملات المشفرة تداولا وفقا للقيم الحالية

وفقا لموقع coinmarketcap.comتعتبر عملات التالية هي الأكثر تداولا في سوق العملات الرقمية:

الرقم	العملة	القيمة السوقية بالدولار
1	Bitcoin	720مليار
2	Ethereum	311 مليار
3	Tether	78 مليار
4	BNB	63.6مليار
5	USD Coin	49.7 مليار
6	Cardano	35.8 مليار
7	Solano	30 مليار
8	XRP	29.5 مليار
9	Terra	20مليار
10	Dogcoin	19 مليار

• الأسعار المذكورة وفقا للموقع المذكور كما في 2022/01/30, 10:38 GMT

اصبح هذا النوع من الأسواق يحتل حيز كبير من اهتمامات رجال الأعمال والمصارف في العالم التي أصبحت تستثمر في هذا السوق بل والتحكم في اتجاهاته والبالغة وفق تقديرات العام 2021 بـ2 تريليون دولار أمريكي (أكبر من عائدات دول مثل اليابان, المانيا, وبريطانيا وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي يناير 2021), وبالرغم من عدم وجود تشريعات دولية تنظم التداول إلا أن قبول بعض المؤسسات المصرفية المعروفة والتي أشرنا لها في هذا المقال سابقا, وإقبال الناس عليها بسبب ما توفره التقنية من سهولة وسرعة التحويل والتداول وسرية المعلومات وصولا إلى توفير خيارات التمويل والودائع بطريقة مرنة خطرا يهدد البنوك التقليدية بشكل كبير, ويوحي بمستقبل هذه العملات في الأجل المتوسط والقصير والتي قد تكون واقعا خاصة مع حراك المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية والصين نحو وضع ضوابط تحكم التعامل في العملات المشفرة في انتظار ما ستفصح عنه الأيام القادمة.

*مدير التسويق في البنك الأهلي اليمني

المصـــــادر:

https://www.sofi.com/learn/content/understanding-the-different-types-of-cryptocurrency/.

https://www.fool.com/investing/stock-market/market-sectors/financials/cryptocurrency-stocks/types-of-cryptocurrencies/

https://www.investopedia.com/terms/s/stablecoin.asp

البريد اليمني
YEMEN POST

مزايا تنظيم خدمات البريد والبعائث البريدية

لمستفيدي الخدمة

- **حماية** حقوق المستفيدين
- **ضمان** جودة الخدمات البريدية
- **تحديد** مسؤوليات مقدمي الخدمة
- **تعزيز** الوضوح والشفافية في تفاصيل تقديم الخدمة

للمستثمر

01 دعم المشغلين والوكالات البريدية لتقديم خدمات بريدية وفق معايير تكفل تحقيق جودة الخدمة واضافة قيمة للمستفيد والمستثمر .

02 تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع .

03 تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات البريدية ورعاية تطوير وتنمية السوق .

04 تحفيز الابتكار وتشجيع التنافسية في تقديم الخدمات.

05 تحقيق الفعالية في سوق الخدمات البريدية .

للمجتمع

- ضمان الوفاء باحتياجات المجتمع
- شمول الخدمات البريدية
- حوكمة الخدمات وفق المعايير المهنية
- تحقيق متطلبات الاعتمادية والموثوقية
- تطبيق المعايير والاشتراطات العالمية وتحسين مستوى اليمن في مؤشرات التقييم العالمية للخدمات البريدية.

هل تخيلت يوما أن تشحن بضاعة يتم تحميلها وهي سليمة، وتصل إليك وهي تالفة !! هذا ما يحصل عند شحن بضائع تتضمن مختلف أنواع الحبوب أو مرتبطة بالأخشاب، ولا يتم تبخيرها ؛ لذلك تشترط كثير من البنوك التجارية وشركات التأمين عند فتح اعتماد لاستيراد بضاعة تحتوي على حبوب غذائية أو الأخشاب , بأن ترفق من ضمن مستندات البضاعة شهادة تبخير. فماذا يقصد بشهادة التبخير؟..

مستندات الاعتمادات.. (شهادة التبخير)

هشام بلعيش

يتم شحن ما يقارب 200 مليون حاوية سنويا حول العالم مكدسة بمنصات خشبية تستخدم كطبليات وصناديق لشحن البضائع أو مواد زراعية مثل القمح والفاصوليا والأرز والدقيق، وعادة ما يكون هناك مسافرون لن ترغب بتواجدهم في تلك الحاويات ! تتمثل في الحشرات والآفات التي تكون ضيوفا غير مرغوب بها في تلك الرحلات التي قد تمتد لأسابيع وفي بعض الأحيان الى أشهر. وتمر الحاويات في هذه الرحلات بالعديد من التغيرات في درجات الحرارة والرطوبة قبل وصولها إلى وجهتها، وتساعد هذه التغيرات في انتشار الآفات، التي تقوم بإلحاق أضرار كبيرة بالبضاعة المستوردة.

فيما مضى كانت التجارة العالمية بين الدول تعوقها مجموعة معقدة من القيود التي تفرضها سلطات كل بلد فيما يتعلق بموضوع مكافحة الحشرات، خوفا من أن تنتشر تلك الحشرات والآفات لاحقا في الغابات، مما قد يتسبب في تدمير الأشجار والنباتات، حتى تبنى المشرعون الدوليون المعيار ISPM15 في لوائح الاستيراد الخاصة بهم، التي تم اعتمادها في عام 2002 لتوحيد معايير الصحة النباتية لمنع الحشرات والفطريات التي تعيش في حاويات الشحن، والذي كان من نتائجه جعل مكافحة الحشرات والآفات لبعض البضائع الزاميا في معظم الدول للحصول على التخليص الجمركي، وأيضا توعية كثير من المستوردين بأهمية مكافحة الآفات، حيث أصبحوا هم من يطالبون من المصدرين، إصدار شهادة مكافحة الحشرات والآفات التي تتطلب إضافة مواد بخارية للشحنة لحمايتها من الحشرات.

وتعرف هذه العملية في القطاع المصرفي والتجارة الدولية بالتبخير « Fumigation»، التي تطلب البنوك بأن تكون شهادتها من ضمن المستندات الخاصة بتخليص البضاعة، للتأكد من أن المنتج الموجود داخل الشحنة لن يتأثر بالآفات وبالتالي يؤدي إلى خطر عدم شحن البضاعة من ميناء المصدر، أو عدم استلام الشحنة أو إتلافها أو عزلها عند وصولها إلى موانئ دول أخرى .

فما هي شهادة التبخير – Fumigation certifcate؟.

شهادة التبخير، التي يشار إليها أيضا باسم شهادة مكافحة الآفات، هي وثيقة تستخدم للتأكيد من أن جميع أنواع الحبوب مثل القمح، الفاصوليا، الأرز وغيرها، وأيضا مواد التعبئة الخشبية مثل المنصات الخشبية، الطبليات، الصناديق، وأي منتجات خشبية أخرى في الحاوية أو الشحنة قد تم تبخيرها.

ويعرف التبخير بأنه عملية قتل الآفات أو النمل الأبيض أو أي كائنات حية ضارة قد تضر البضاعة، وتساعد شهادة التبخير في منع انتقال الآفات من دولة إلى دولة أخرى، ويتم التبخير بخنق أو تسميم الآفة ضمن مساحة محددة باستخدام مواد كيميائية معينة.

كيف تحصل على شهادة التبخير؟ كيف يعمل التبخير؟

كل دولة لديها مبادئ وتشريعات لإصدار التراخيص لوكالات التبخير، وبمجرد حصول الوكيل على الترخيص، يمكنه البدء في الحصول على عقود التبخير من شركات التصدير والاستيراد، ولدى العميل خيار تبخير البضائع الخاصة به في مستودعاته أو الميناء أو على البواخر أو حتى في صوامع الغلال، حيث يتم إبلاغ وكالة التبخير بالمتطلبات ومحتويات الشحنة، وعلى أساسه يتم تحديد موعد معهم لوصول أجهزة التبخير التي تقوم بتبخير الحاوية حيث يتم التخلص من الحشرات والآفات وغيرها من الكائنات الضارة عن طريق تسميمها من خلال رش الحاوية بمواد كيميائية مختلفة باستخدام حبوب تنتج أبخرة مثل : ميثيل بروميد الذي يعتبر أكثر مواد التبخير استخدامًا، بالإضافة الى مجموعة أخرى من المواد الكيميائية مثل الكلوروبكرين، والفوسفات، وديكلوروبروبين، وميثيل أيزوسيانات، وسيانيد الهيدروجين، وفلوريد السلفوريل، والفورمالديهايد، وما إلى ذلك من مواد التبخير، وتقوم أجهزة التبخير بحقن المواد الكيميائية في الحاوية عبر معدات مصممة خصيصًا لهذا الغرض، وأيضا الحرص على أن يتم تغطية وإغلاق الحاوية بالكامل لمنع تسرب الغاز .

وتستمر عملية الإغلاق على الحاوية لمدة لا تقل عن 3 أيام، ومن ثم يتم فتح الحاويات للتأكد من خلوها من الحشرات، و بعد الانتهاء من عملية التبخير يتم عمل ملصق في باب الحاوية يحتوي على المعلومات الأساسية عن عملية التبخير التي تمت، مثل تاريخ ووقت بدء العلاج ونهايته، ومعلومات عن الشركة المنفذة والفني المسؤول عن العملية، ومواد التبخير المستخدمة، ونطاق درجة الحرارة، ويتم إصدار شهادة التبخير، التي يمكن تقديمها للبنوك

لتسليمها للمستورد لتساعده في إطلاق البضاعة المستوردة من إدارة الجمارك أو شركات الشحن والموانئ.

في اليمن كان هناك أكثر من شركة تعامل في مجال التبخير، لكن بسبب ظروف البلد الحالية اقتصر الوضع على أن يقوم مكتب الصحة والزراعة في الميناء بالكشف عن البضائع غير المبخرة وعمل تبخير لهم وإصدار شهادة التبخير والتي تكون سارية لمدة 6 أشهر، وتحرص السلطات في الموانئ اليمنية على التأكد من أن البضائع قد تم تبخيرها من خلال شهادات التبخير المرفقة من المصدر، وفي حال فحص البضاعة ووجد بأنها متضررة بسبب الحشرات والتسوس فإنهم سيقومون بإعادة المادة إلى الباخرة لإعادتها للجهة المصدرة أو بيعها في أي دولة أخرى.

في الوقت الحاضر، أصبح استخدام مواد التعبئة البديلة، مثل مواد التعبئة البلاستيكية (التي تشمل المنصات البلاستيكية، والصناديق، وما إلى ذلك) وأيضا مواد التعبئة الخشبية من صنع الإنسان مثل الصناديق الكرتونية، والألواح الخشبية وMDF/ HDF المنتجات الخشبية التي يتم الحصول عليها عن طريق ضغط ألياف الخشب أكثر استخداما بسبب سلامتها عند استخدام بدلا من الصناديق الخشبية التي تساعد بشكل أكبر في انتشار الحشرات.

نصائح بنكية لشهادة التبخير

• يجب أن يتم التحديد في الاعتماد من سيقوم بإصدار شهادة التبخير ومن سيقوم بتوقيعها وختمها، لأن بدون هذا الشرط بالإمكان إصدارها من أي جهة حتى وإن كانت غير متخصصة، وحتى المستفيد يمكن أن يقوم بإصدار الشهادة، وفي حال عدم العلم باسم الشركة الفاحصة يمكن تحديدها بأنها ستصدر من جهة مستقلة أو مؤهلة.

• يجب أن يوضح الشرط الموضوع في الاعتماد ماهي وظيفة هذا المستند؟ وما هي البيانات التي يجب أن تذكر في المستند، حيث إن عدم ذكر ذلك سوف تقبل الشهادة بالطريقة التي قدمت، فيجب ذكر ما هو المطلوب من الشهادة مثل : شهادة التبخير يجب أن تتضمن على سبيل المثال المعالجة الحرارية أو إظهار ماهي نتائج التبخير الخ.

• يمكن أن يكون تاريخ اصدار شهادة التبخير بعد تاريخ شحن البضاعة، وينضل أن توضح الشهادة بأن الفحص تم قبل تاريخ الشحن أو في تاريخ الشحن على الاقل للتأكد من أن عملية التبخير مؤكدة.

• يجب التأكد من ان لا تتعارض البيانات في شهادة التبخير مع أي شهائد أخرى كبيانات عامة.

• احرص على أن يتم إضافة مرجعك الخاص لكي تتأكد من أن المستند يخص اعتمادك المفتوح

• وفي الأخير احرص على ان تتعامل مع مصدرين يتمتعون بسمعه طيبه حتى لا يتم إرسال مستندات مزورة لك، حيث ان هناك شركات تقوم بإصدار شهادة تبخير بدون ان يكون هناك تبخير فعلي للبضاعة.

دراسة ميدانية في البنوك اليمنية..

استراتيجية إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء المنظمي

شددت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام باستراتيجية إدارة الموارد البشرية بكافة أبعادها المدروسة؛ لأن ذلك سيساهم في تحسين الأداء المنظمي للبنوك اليمنية مجتمع الدراسة، وضرورة الاهتمام بممارسات التوظيف من خلال اعتماد معايير محددة في عملية الاستقطاب، والعمل على أن تتسم الاستراتيجية بالمرونة وتكون قادرة على توفير الخبرات والمهارات والقدرات لشغل الوظائف بالشكل الذي يجعلها منسجمة مع استراتيجية البنك.

وطالبت الدراسة، التي أعدها الدكتور/ يحيى أحمد القرودع، بتعزيز وعي جميع المسئولين في البنوك اليمنية بأهمية دور استراتيجية إدارة الموارد البشرية في الارتقاء بمستويات الأداء المنظمي نحو الأفضل والأحسن، من خلال دعم الإدارات العليا لإدارات الموارد البشرية، وجعل ذلك توجهاً ثابتاً نابعاً من أهميتها الاستراتيجية.

د. يحيى القرودع

وأوضحت الدراسة أن تطوير استراتيجية التعويضات في البنوك اليمنية ومراجعتها مسألة ضرورية، من خلال وضع هيكل أجور واضح ومرن، يُبنى على الأداء والمهارات، وأن تعمل إدارة البنوك على إعادة تقييم أنظمة الحوافز والمكافأة المادية وربطها بالأداء، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الحالية، والعمل على زيادتها لتتلاءم مع الغلاء المعيشي المتزايد.

كما أوصت الدراسة أن تقوم البنوك اليمنية بتدريب الموظفين باستمرار؛ وذلك ليكونوا قادرين على التكيف والتعامل بمهارة عالية مع التغيرات الاستراتيجية، من خلال فتح مراكز تدريب خاص بها، أو من خلال التعاون مع الجامعات ومعاهد ومراكز التدريب الرائدة، وكذلك الاستغلال الأمثل للتدريب عبر معهد الدراسات المصرفية وصندوق تنمية المهارات؛ لأن ذلك يوفر من الكلف والعمل على تحسين الخدمات.

وقالت الدراسة إن الاهتمام بممارسات التوظيف من خلال اعتماد معايير محددة في عملية الاستقطاب مهمة جدا، والعمل على أن تتسم الاستراتيجية بالمرونة، وتكون قادرة على توفير الخبرات والمهارات والقدرات لشغل الوظائف بالشكل الذي يجعلها منسجمة مع استراتيجية البنك.

ونوهت الدراسة إلى أهمية الارتقاء بممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك اليمنية إلى المستوى الاستراتيجي، وتطويرها وإعطائها بعداً استراتيجياً يلبي حاجات الموارد البشرية والبنك في بيئة تتسم بالتغير الدائم والمتواصل.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن تهتم البنوك اليمنية مجتمع الدراسة اهتماماً متوسطاً باستراتيجية إدارة الموارد البشرية بأبعادها الثلاثة (استراتيجية التوظيف، استراتيجية التعويضات، استراتيجية التدريب والتطوير)، وأنه توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين استراتيجية إدارة الموارد البشرية (استراتيجية التوظيف، استراتيجية التعويضات، استراتيجية التدريب والتطوير)، ومستوى الأداء المنظمي في البنوك اليمنية مجتمع الدراسة.

وقالت الدراسة إن زيادة الاهتمام باستراتيجية إدارة الموارد البشرية بكافة مكوناتها؛ يؤدي الى تحسين مستوى الأداء المنظمي في البنوك اليمنية، وأن هناك علاقة ارتباط موجبة لاستراتيجية التعويضات في مستوى الأداء المنظمي، بأكبر درجة تأثير في مستوى الأداء مقارنة ببعدي استراتيجية التدريب والتطوير، واستراتيجية التوظيف.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين استراتيجية إدارة الموارد البشرية بأبعادها (استراتيجية التوظيف، استراتيجية التعويضات، استراتيجية التدريب والتطوير) ومستوى الأداء المنظمي وفقاً لنموذج بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها (البعد المالي، بعد العملاء، بعد العمليات، بعد التعلم والنمو) في البنوك اليمنية.

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

ENJAZ
تنمية واستثمار

تمويل
AM WEEL

mobile money
موبايل موني

السريع للحوالات
ALSAREA TRANSFER

الريادة الإلكترونية

أمانك المصرفي الشامل

8003033
778003033

أسعار باقات
الـ 4G المتوفرة

5 GB 4،000 ريال

10 GB 7،000 ريال

20 GB 12،000 ريال

30 GB 15،000 ريال

تُقدم الخدمة في مراكز الشركة الرئيسية ومراكز مبيعات الوكلاء بأمانة العاصمة

لمزيد من المعلومات أرسل 4 إلى 123 مجاناً

رقم الخدمة 444

Yemen Mobile يمن موبايل

معنا .. إتصالك أسهل

4G LTE

yemenmobile.com.ye

yemenmobileye1

yemenmobileye1

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد

بطائقنا المصرفية الجديدة

بسريعة وسهلة

ومزودة بخاصية *Contactless*

www.ibyemen.com

Iby_bank